

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية  
وعلوم التسيير



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم: ..العلوم الاقتصادية

فرع: .....  
تخصص: ...اقتصاد دولي

رقم: .....

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي  
تحت عنوان:

## دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية العالمية.

تحت إشراف:

-يحيى عمر

من إعداد:

- بلحاج مروة

- تيطوم سميرة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
			رئيسا
			مشرفا ومقررا
			مناقشا

السنة الدراسية 2020-2021

## الإهداء

الحمد لله رب العالمين حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه ،والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وصحبه الطاهرين .

والحمد لله من قبل ومن بعد ،لك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثير عطائك .

انه لايسعنا في هذه اللحظات التي لعلنا لانملك اغلى منها ان نهدي ثمرة هذا العمل المتواضع الى :

شعبة عمري ،أمل حياتي وبسمة دنيتي إلى من سرى حبها في جسدي مع دمي ،إلى من غمرتني بحنانها و أحاطتني بدعواتها إلى من كانت أروع ما وهبني الخالق عز وجل إلى من لا تكفيها الكلمات قدرها أُمي الحبيبة (مباركة)،فاطيمة والى أُمي رحمها الله زهية )

إلى الغالي الذي اقتبست منه لقي ، إلى المرشد الموجه الذي فتح لي درب الحياة و أنار لي طريقي لتخطي الصعوبات إلى من غرس فيا روح الطموح وأعتز بوجوده في هذه الدنيا و إلى من منحني كل شيء بلا من ولا حساب ابي (احمد)(عبد الوهاب الى الاعمدة التي نزلت عليها للصمود إخواننا واخواتنا

إلى من تقاسمت معهم دروب الحياة وأحبتهم

إلى أستاذي المشرف على مذكرتي يحياوي عمر

إلى كل أساتذتي من الطور الابتدائي إلى الجامعي

إلى كل عزيز ذكره القلب ولم تسعه صفحتي

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع.

شكر وعرهان

إمتثالا لقول المولى عز وجل :

( ولئن شكرتم لأزيدنكم )

أرفع شكري لله أولا وآخرا على توفيقه لي بإتمام هذا العمل المتواضع

وإمتثالا لقول رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم :

( من لا يشكر الناس لا يشكر الله )

نتقدم بجزيل الشكر والعرهان إلى الأستاذ المشرف : يحياوي عمر

شكر خاص إلى كل من شجعنا وساعدنا في هذا البحث من جميع النواحي على كل

المجهودات التي بذلوها معنا.

كما نتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير إلى كل من ساعدنا ومد لنا يد العون من قريب أو بعيد.

## الملخص :

لقد اكدت الازمات المالية التي حدثت في التسعينات من القرن العشرين الحاجة إلى إدارة فطنة للديون ,وتحرير ملائم ومتتابع لحساب راس المال ,ونظم مالية محلية مرنة لضمان الاستقرار المالي المحلي والدولي ,وفي مقدرة المؤسسات المالية في القطاع الخاص والمشاركون في السوق الاسهام في تحقيق الاستقرار المالي من خلال ادارة أعمالهم ومخاطرهم المالية بشكل جيد وتجنب التعرض غير الفطن للمخاطر , كما ينبغي ايضا ان يلعب المراقبون المنظمون المحليون دورا في هذا الصدد والذي يحظى بطابع متزايد من خلال تقوية التنسيق وتقاسم المعلومات عبر البلدان والمجالات العملية (الاعمال المصرفية ,التأمين ,والاوراق المالية ) للتعرف على المشكلات المالية قبل ان تعصف بالنظام كله .

ومنذ وقوع الازمات المالية العالمية مارس صندوق النقد الدولي دورا فعالا في مساعدة العالم على الخروج منها واتخذ العديد من الاجراءات بهدف زيادة الموارد المالية التي يتيحها للدول الاعضاء للتكيف مع اوضاع الازمة ,بل وقام بتعديل شروط الاقتراض للدول الاعضاء ,ولعل حده الازمة الحالية تفرض الكثير من التساؤلات حول الدور الذي يلعبه الصندوق في مرحلة مابعد الازمة .وفي هذه الورقة البحثية سنشير الى الدور الذي لعبه صندوق النقد الدولي في معالجة الازمات مع دوره في تحقيق الاستقرار المالي .

*الكلمات المفتاحية : صندوق النقد الدولي ,استقرار مالي ,مخاطر ,تدفقات دولية لراس المال*

## Summary :

the financial crises of the 1990s of the twentieth century need to manage the perception of debt ,and the liberation of suitable and back of the capital account ,and domestic, financial systems to ensure flexible local and international financial stability.

Since the occurrence of financial crises march world international monetary fund played an active role in helping the world to come out of them , and has taken many measures to increase financial resources made available by member states to adapt to the conditions of the crisis , but the terms of lending member states .and in this research paper we will refer to the role played by international monetary fund in addressing crises with its role in achieving financial stability.

Keywords :international monetary fund, financial stability, risk; international flows of capital.

## فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
.i	الإهداء
.ii	الشكر والتقدير
.iii	ملخص الدراسة
.iv	فهرس المحتويات
.v	قائمة الجداول
.vi	قائمة الأشكال
(أ-هـ)	المقدمة العامة
1	الفصل الأول: الاطار العام للازمات المالية
2	تمهيد الفصل الاول
3	المبحث الاول: ماهية الازمة المالية
3	المطلب الاول: مفهوم الازمة
4	المطلب الثاني: مؤشرات الازمة والمخاطر التي تنجم عنها
4	الفرع الاول: مؤشرات الازمة
5	الفرع الثاني: المخاطر التي تنجم عنها
5	المطلب الثالث: خصائص الازمة والنتائج المترتبة عنها
5	الفرع الاول: خصائص الازمة
6	الفرع الثاني: النتائج المترتبة عنها
7	المبحث الثاني: اسباب وتطورات الازمات المالية
7	المطلب الاول: الاسباب العامة المؤدية للازمات المالية
8	الفرع الاول: العوامل الاقتصادية الكلية
10	الفرع الثاني: العوامل الاقتصادية الجزئية
11	المطلب الثاني: تطور الازمات المالية
11	الفرع الاول: الازمات التقليدية
12	الفرع الثاني: الازمات الحديثة
12	الفرع الثالث: تفسير وتحليل هذه الازمات
13	المطلب الثالث: انواع الازمات
13	اولا: الازمات المصرفية

14	الفرع الاول: تعريف الأزمات المصرفية
14	الفرع الثاني: أسباب الازمات المصرفية
14	الفرع الثالث: محددات الازمة المصرفية
15	ثانيا: ازمات اسعار الصرف
15	الفرع الاول: تعريف ازمات اسعار الصرف
15	الفرع الثاني: اسباب ازمات سعر الصرف
16	الفرع الثالث: قياس ازمة سعر الصرف وتحديد مدتها
16	ثالثا: ازمة الديون الخارجية
17	الفرع الاول: تعريف ازمة الديون الخارجية
17	الفرع الثاني: اسباب تطور ازمة الديون في الدول المدينة
18	المبحث الثالث: مصادر الازمات
18	المطلب الاول: عدم استقرار الاقتصاد الكلي
19	المطلب الثاني: اضطرابات القطاع المالي
22	المطلب الثالث: تشوه نظام الحوافز
23	خلاصة الفصل الاول
24	الفصل الثاني: صندوق النقد الدولي
25	تمهيد الفصل الثاني
26	المبحث الاول: الاطار العام لصندوق النقد الدولي
26	المطلب الاول: نشأة وظهور صندوق النقد الدولي
26	الفرع الاول: خطة اللورد كينز
27	الفرع الثاني: مشروع هاري هوليت
28	المطلب الثاني: مفاهيم حول صندوق النقد الدولي
28	الفرع الاول: تعريف صندوق النقد الدولي
29	الفرع الثاني: اهداف صندوق النقد الدولي
31	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي
32	المبحث الثاني: سيرورة عمل صندوق النقد الدولي
32	المطلب الاول: وظائف صندوق النقد الدولي
32	المطلب الثاني: موارد صندوق النقد الدولي
35	المطلب الثالث: ادوات عمل صندوق النقد الدولي.

36	المبحث الثالث :الية عمل صندوق النقد الدولي
36	المطلب الاول :مكانة الشرطية ضمن الية عمل الصندوق
36	الفرع الاول :مفهوم الشرطية
37	الفرع الثاني :توافق واشنطن
38	الفرع الثالث :محتوى الشرطية في عمل الصندوق .
38	المطلب الثاني :التسهيلات التمويلية المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي .
38	الفرع الاول :انواع القروض والتسهيلات التي يمنحها صندوق النقد الدولي .
40	الفرع الثاني :مزاي التسهيلات الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي .
40	المطلب الثالث :صندوق النقد الدولي واصلاح الاختلالات الاقتصادية .
40	الفرع الاول :ادوات صندوق النقد الدولي في اصلاح الاختلالات الاقتصادية
41	الفرع الثاني:اساليب تدخل الصندوق في اصلاح الاختلالات الاقتصادية
43	خلاصة الفصل الثاني
44	الفصل الثالث : تقييم دور صندوق النقد الدولي في معالجة الازمة المالية العالمية
45	تمهيد الفصل الثالث
46	المبحث الأول : تقييم دور صندوق النقد الدولي
46	المطلب الأول: دور صندوق النقد الدولي
46	الفرع الأول: دوره في تنمية اقتصاديات الدول النامية.
47	الفرع الثاني: دوره في تنمية اقتصاديات الدول المتقدمة.
47	المطلب الثاني: ايجابيات وسلبيات صندوق النقد الدولي
47	الفرع الأول: ايجابيات صندوق النقد الدولي
47	لفرع الثاني: السلبيات الموجه للصندوق.
48	المطلب الثالث : كيفية معالجة السلبيات الموجهة للصندوق
48	المبحث الثاني : أهم الأزمات المالية العالمية

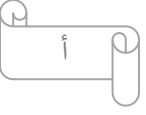
48	المطلب الأول : أزمة الكساد
50	المطلب الثاني: أزمة المكسيك و الأرجنتين
51	الفرع الأول: أزمة المكسيك
52	الفرع الثاني : أزمة الأرجنتين
53	المطلب الثالث :أزمة جنوب شرق آسيا وازمة الرهن العقاري
53	الفرع الاول :ازمة جنوب شرق اسيا
55	الفرغ الثاني :ازمة الرهن العقاري
56	المبحث الثالث :مساهمة صندوق النقد الدولي في معالجة الازمات المالية العالمية
56	المطلب الاول :تحركات صندوق النقد الدولي في مواجهة الازمة العالمية .
57	المطلب الثاني :دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الازمة المالية العالمية
57	الفرع الاول موقف الصندوق قبل انفجار الازمة المالية .
58	الفرع الثاني :حلول الصندوق اتجاه الازمة المالية العالمية .
58	المطلب الثالث :الانتقادات الموجهة للصندوق النقد الدولي في ادارة الازمات المالية
60	خلاصة الفصل الثالث
61	خاتمة عامة
63	قائمة المراجع

#### قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	الدول التي حضرت مؤتمر بريتون وودز	27

#### فهرس الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(2-1)	الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي	31



## المقدمة العامة

## المقدمة العامة

عرف النظام النقدي الدولي عدة تغيرات عبر المراحل التي مر بها الاقتصاد العالمي , ونتيجة لتفاقم الازمات النقدية الدولية التي عرفها قبل الحرب العالمية الثانية , واشتداد الصراع على اكتساب الاسواق الخارجية وغيرها من الاضطرابات التي عرفها النظام النقدي الدولي , اجمعت الدول رايها على ضرورة انشاء منظمة دولية تاخذ على عاتقها مهمة الاشراف على اسعار صرف عملات الدول , ومن ثم الحفاظ على استقرار اسعار الصرف وتنظيم المعاملات التجارية الدولية .

وعليه , قامت الدول في عام 1944 بعقد مؤتمر بريتون وودز في الولايات المتحدة الامريكية بهدف دراسة امكانية الوصول الى نظام نقدي دولي جديد يمكن ان يسير عليه العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية , وبالتالي تجنيب العالم الازمات الاقتصادية التي عرفها في الثلاثينات من القرن العشرين , وعلى هذا الاساس تم انشاء صندوق النقد الدولي الذي اوكلت اليه مهمة الحفاظ على استقرار النظام النقدي الدولي في بادئ الامر . لكن ومع انهيار نظام بريتون وودز وجد صندوق النقد الدولي نفسه بدون مهمة حيث ان اسعار الصرف اصبحت معومة ولايمكنه الحفاظ على استقرارها .

لكن ومع ظهور الازمات المالية بداية من النصف الثاني من سنوات السبعينات وزيادة حدتها , تم توكيل مهام جديدة لهذه المؤسسة المالية الدولية تتمثل في مواجهة هذه الازمات من اجل منع انتشارها , اذ على ما يبدو ان صندوق النقد الدولي اسندت اليه مهمة الحيلولة دون حدوث كساد عالمي اخر او ازمة اقتصادية , وذلك من خلال حث الدول التي تمسها الازمة على تبني سياسات اقتصادية سليمة ومدها بما تحتاجه من موارد مالية بصورة مؤقتة لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات في ميزان المدفوعات , ومع بداية الالفية الجديدة عرف الاقتصاد العالمي تطورات عديدة , حيث عرف مرحلة ازدهار كانت ناتجة بالاساس عن تطور قطاع التمويل من جهة والتطور التكنولوجي من جهة اخرى , لكن ذلك لم يمنع من دخوله في ازمة مالية عالمية .

وانطلاقاً من هذا الواقع برزت الضرورة لتدخل صندوق النقد الدولي باعتباره المؤسسة المالية المكلفة بالعمل على ضمان حفظ الاستقرار النسبي في الاقتصاد العالمي , حيث لجأ سواء بطريقة منفردة او بالتعاون مع حكومات الدول والهيئات الدولية الاخرى , تطبيق العديد من الآليات والإجراءات في سبيل مساعدة الدول التي مستها الازمة على تحقيق الاستقرار النقدي وضمن التعافي الاقتصادي , ومن هذا المنطلق تبرز اشكالية الدراسة كما يلي :

الاشكالية الرئيسية:

هل ساهمت إجراءات وآليات تدخل صندوق النقد الدولي في الازمة المالية العالمية في حلها ومعالجتها بشكل فعال ؟  
وتندرج ضمن هذه الاشكالية جملة من التساؤلات الفرعية كمايلي :

الاسئلة الفرعية :

- 1- ماهي الدوافع الاساسية التي دعت الى خلق مؤسسة مالية دولية عملاقة مثل صندوق النقد الدولي ؟
- 2- كيف تحدث الازمات المالية , وماهي الاسباب التي قد تؤدي الى حدوثها ؟
- 3- كيف كانت نتائج سياسات صندوق النقد الدولي اتجاه الازمة المالية ؟ وماهي الاجراءات والتعديلات التي ينبغي للصندوق اتخاذها للحد من تكرار مثل هذه الازمة ؟

\*فرضيات الدراسة :

قصد معالجة الاشكالية المطروحة والاجابة على التساؤلات السابقة تم وضع الفرضيات التالية :

1- تتميز الأدوات التي ينتهجها صندوق النقد الدولي في إطار مواجهة الأزمات المالية بفعاليتها ;

2- تدخل صندوق النقد الدولي لمساعدة الدول الاعضاء للتعاافي من الازمة لايتسبب في تجنب تكرارها مستقبلا ;

3- فشل صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمة المالية أساسا لأسبابخارجة عن نطاقه متعلقة بالنظام الراسمالي ككل .

\* اسباب ودوافع الدراسة (مبررات):

1- محاولة فهم ظاهرة الازمات المالية كونها تعتبر الظاهرة المتكررة عبر التاريخ وماتشكله من خطورة على اقتصاديات الدول .

2- اهمية الموضوع في الاطار الدولي .

\*اهمية الدراسة :

تكمن اهمية الدراسة انه يتناول موضوعا مهما واساسيا وهو صندوق النقد الدولي ,الذي يلعب دورا كبيرا في استقرار النظام

المالي العالمي وخاصة في زمن لا يخلو من الازمات فالتابع للاحداث والازمات التي شهدها العالم يستنتج ان هذه الاخيرة في

امس الحاجة للحلول من طرف هيئات مختصة ,وتعتبر ازمة الديون السيادية من الازمات التي تهدد العديد من الدول والتي

لا تزال تحاول الخروج منها .

\*اهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة الى بلورة الاهداف التالية :

1- التعرف الى مراحل تطور النظام النقدي الدولي ومحاولة الوقوف على الاوضاع التي ادت الى انشاء صندوق النقد الدولي .

2- تسليط الضوء على موضوع في غاية الاهمية ,الا وهو موضوع الازمات المالية ومحاولة التعرف على انواعها واهم الاسباب

المؤدية لحدوثها .

3- ابراز الدور الذي لعبه صندوق النقد الدولي كهيئة مالية دولية في الازمات المالية العالمية .

\* المنهج المتبع :

طبيعة البحث اقتضت التعامل مع عدة مناهج من اجل الامام بمحتوى الدراسة حيث تم الاعتماد على :

-المنهج التاريخي من خلال تتبع التطور التاريخي للازمات المالية العالمية.

-المنهج الوصفي من خلال عرض الجانب النظري للازمات .

-المنهج التحليلي من خلال تحليل الازمات المالية ومدى نجاح صندوق النقد الدولي في معالجتها .

\*الدراسات السابقة :

نجد من بين الدراسات السابقة حول هذا الموضوع مايلي :

1- "الازمات المالية العالمية والمهام الجديدة لصندوق النقد الدولي -دراسة تحليلية وتقييمية " رسالة ماجستير في العلوم

الاقتصادية ,قام بها "بن منصور نجيم "سنة 2010,وكانت اشكالياتها كما يلي :

الي اي مدى يمكن لصندوق النقد الدولي ان يتكيف مع واقع الازمات ومعالجتها ,ومامدى التغيير الذي يمكن ان يحدثه في

الدور المنوط به ؟

وتوصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية :

- ان تولي صندوق النقد الدولي وظيفة ادارة الاصول العالمية تجعله بلاشك قادرا على ادارة الازمات, فاشرف الصندوق على جزء كبير من الاحتياطي النقدي الدولي لبلدان الفئاض المالي والنقدي, خصوصا مع الاصلاحات الجديدة التي عززت موارده, تجعله ليس فقط في موقع ريادي, بل يستطيع ايضا العمل على استقرار الاسواق .

- ان عملية اصلاح الادارة والحكم في الصندوق تتطلب مراعاة الوزن الاقتصادي والاجتماعي لبلدان الاسواق الناشئة, والبلدان النامية التي تحوي اكبر عدد من السكان المهددون بالجوع والفقر في ظل الاخطاء التي ترتكبها اقتصاديات الدول الصناعية .

2- اهمية اصلاحات صندوق النقد الدولي في ظل الازمات المالية والنقدية -1997-2008" مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية, قامت بها "جميلة بلعالم" سنة 2013 وكانت اشكالياتها كالتالي :

كيف نقيم اداء صندوق النقد الدولي في معالجة الازمات المالية والنقدية الدولية ؟

- تشجيع البلدان النامية على الاستدانة الخارجية وتكبيرها بشروط الدين الخارجي واعبائه لتحقيق هدفين اساسيين هما :جنى الارباح الخيالية التي تحلم بتحقيقها البلدان الراسمالية, واحكام السيطرة على الاقتصاديات النامية وتحويلها الى المقصلة الراسمالية .

- عدم الاهتمام بالتنمية في الدول النامية بل وجعل البلدان النامية اسواق مفتوحة لتصريف البضائع الراسمالية الكاسدة باسعار مرتفعة واستغلال ثروات تلك البلدان وتحويلها للخارج.

3- دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الازمة المالية والاقتصادية العالمية "مداخلة بحثية في اطار ملتقى علمي دولي, اعدتها لطرش ذهبية سنة 2009, ومحورت اشكالية الدراسة حول دراسة البرامج المعتمدة من طرف صندوق النقد الدولي لمواجهة الازمات المالية التي يشهدها النظام المالي العالمي, بالاضافة الى الجهود الاصلاحية التي قام بها الصندوق لمواجهة الازمة المالية والاقتصادية العالمية .

وجاءت نتائج الدراسة كالتالي :

- كشفت الازمة المالية والاقتصادية العالمية محدودية وضعف دور صندوق النقد الدولي في ضمان استقرار النظام النقدي العالمي واستشعار المخاطر والتنبيه بالازمة بالرغم من اعتماده على مجموعة من البرامج والسياسات .

\*خطة هيكل البحث :

من اجل دراسة هذا الموضوع, اعتمدنا على خطة مكونة من ثلاثة فصول, كل فصل يسبقه تمهيد يليه خلاصة وذلك كما يلي :

الفصل الاول : جاء الفصل الاول بعنوان الازمات المالية, بحيث تم تقسيمه الى ثلاث مباحث كما يلي المبحث الاول كان بعنوان ماهية الازمات المالية من حيث المفهوم والخصائص والانواع, اما المبحث الثاني فحتوى على اسباب وتطورات الازمات المالية, يليه المبحث الثالث عن مصادر الازمات .

الفصل الثاني : جاء الفصل الثاني بعنوان الاطار المفاهيمي لصندوق النقد الدولي, حيث تم تقسيم الفصل الى ثلاث مباحث تعرض المبحث الاول الى ماهية صندوق النقد الدولي نشاته ومفهومه وكذا الهيكل التنظيمي, اما المبحث الثاني فتحدثنا فيه عن سيرورة عمل صندوق النقد الدولي واخيرا المبحث الثالث الذي تناول الية عمل صندوق النقد الدولي .

الفصل الثالث :جاء بعنوان تقييم دور صندوق النقد الدولي في معالجة الازمة المالية العالمية ,بمبحث قسم الى ثلاث مباحث كما يلي المبحث الاول بعنوان تقييم دور صندوق النقد الدولي اما المبحث الثاني فتحدث عن اهم الازمات المالية العالمية واخيرا المبحث الثالث تحدث عن مساهمة صندوق النقد الدولي في معالجة الازمات العالمية .

الفصل الأول :  
الإطار العام للأزمات المالية

## تمهيد:

رغم اختلاف المفاهيم الشكلية للأزمات المالية عبر العصور و الأنظمة إلا أنها ضمناً تتفق كل التعاريف المقدمة, في كون الأزمات هي تلك الاختلالات العميقة والإضطرابات الحادة والمفاجئة في بعض التوازنات الاقتصادية , يتبعهما إنهاء في المؤسسات المالية ومؤشرات أدائها، وتمتد آثار ذلك كله إلى القطاعات الأخرى، تكون لهذه الاختلالات ردود أولية منحصرة في بلد معين أو منطقة معينة، بعدها يظهر ما يسمى بعامل العدوى لتنتقل و تصبح أزمة سوقية ثم أزمة دولية ثم أزمة عالمية . لقد تعددت أشكال و أنواع الأزمات فمنها أزمات الديون و أزمات مصرفية وأزمات سعر الصرف و قد ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر وتبلورت في أزمة الكساد الكبير ( 1929-1933 )، ولذلك فهي ليست ظاهرة جديدة في الاقتصاد العالمي وخلال العقدين الأخيرين عانت كثير من الدول سواء الصناعية أو الناشئة أو دول التحول من التخطيط المركزي السابق ولكن بدرجات متفاوتة، وخلال الفترة (1979- 1997) كانت هناك أكثر من 158 أزمة سعر صرف و 54 أزمة مصرفية، و كانت أزمات أسعار الصرف الأكثر شيوعاً خلال الفترة ( 1975 - 1986 ) ، بينما سادت الأزمات المصرفية في الفترة ( 1987-1997 ) وارتبط ذلك بسياسات التحرير المالي التي انتشرت خلال تلك الفترة إذ أن الأزمة الحالية يمكن أن تكون أشد و لكنها ليست أول الأزمات التي واجهها العالم فقبل التطرق إلى هذه الأزمة والمشاكل الناجمة عنها لا بد من التطرق إلى مفهوم الأزمات بشكل عام و إلى أسبابها و تطوراتها و أنواعها ، و كذلك إلى تحليل طبيعة أهم الأزمات المالية السابقة لعلنا نستفيد من الأخطاء السابقة في مواجهة الأزمة الحالية و مخاطرها التي تهدد العالم أجمع.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول الامام بالجوانب الخاصة بهذا الموضوع من خلال تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث كما يلي :

المبحث الأول : ماهية الأزمة

المبحث الثاني : اسباب وتطورات الازمات المالية

المبحث الثالث : مصادر الازمات

## الفصل الأول

### المبحث الأول : ماهية الأزمة

تتعدد مفاهيم الأزمة وتختلف وجهات النظر حول مفهومها وهناك اختلاف وتباين من مؤلف إلى آخر، فقد اختلفت التعريفات بحكم تباين التخصصات وتنوع الأفكار، والآراء، حيث أن هذا الموضوع يمثل أحد الاهتمامات المشتركة بين الإداريين، وعلماء النفس، والاجتماع، والمهندسين، والسياسيين، وطبيعياً أن تختلف وجهات النظر ومن ثم يصعب وضع تعريف لها يقبله الجميع.

### المطلب الأول : مفهوم الأزمة :

كلمة (أزمة) هي كلمة عامة ومعروفة في الوسط الاجتماعي بأنها مشكلة يثير استخدامها في كثير من المجالات والنقاشات الحادة حول تحديد مفهوم معين أو اتجاه معين في القضايا العامة أو الخاصة، قد تكون سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو اجتماعية. والمقصود بفكرة (أزمة) هنا هي المشاكل أو الأحداث التي تحدث في المجتمع وتزعزع استقرار للدولة و يكون حدوثها غير متوقع.

فقد تعددت تعريفات الأزمة، فاختلقت في بعض الجوانب، واتفقت في جوانب أخرى، وفيما يلي عرض لبعض هذه

التعريفات:

الأزمة هي ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن، ويمثل نقطة تحول في حياة الفرد، أو الجماعة، أو المنظمة، أو المجتمع، وغالبا ما ينتج عنه تغيير كبير.

أو هي فترة حرجة أو حالة غير مستقرة يترتب عليها حدوث نتيجة مؤثرة، وتنطوي في الأغلب على أحداث سريعة وتهديد للقيم أو للأهداف التي يؤمن بها من يتأثر بالأزمة.

أو هي موقف وحالة يواجهها متخذ القرار في أحد الكيانات الإدارية من "دولة، مؤسسة، مشروع، أسرة" تتلاحق فيها الأحداث وتتشابك معها الأسباب بالنتائج، ويفقد معها متخذ القرار قدرته على السيطرة عليها أو على اتجاهاتها المستقبلية؛ إذ تعتبر الأزمة تحدياً وصراعاً بين متخذ القرار وبين القوى الصانعة للأزمة مرافقة لقلق أو قوى ضاغطة وتهديد أمن الكيان الإداري.

### المطلب الثاني : مؤشرات الأزمة و المخاطر التي تنجم عنها<sup>1</sup>

إن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو هل الأزمات المصرفية تدهمنا فجأة؟ أم أن هناك بعض الأعراض والمؤشرات التي نستطيع من خلالها التنبؤ باحتمال وقوع هذه الأزمات، وللإجابة على هذا التساؤل نستطيع القول أن التطورات التي حدثت في مجال العلوم الاقتصادية قد وفرت مجموعة من الأدوات التحليلية التي تمكن الباحثين من رصد هذه الأزمات عبر مجموعة من المؤشرات واعتبرت أيضاً أن تصنيف المخاطر يعتمد على درجة احتمالية الخسارة، فعندما تزداد فرص الخسارة يعتبر الخطر عالياً .

<sup>1</sup> عبد الله إبراهيم القويص ، الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا وانعكاساتها الاقتصادية على دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، العدد 4 ، ديسمبر 1998 ، ص01

## الفرع الأول: مؤشرات الأزمة.

I-1- ارتفاع رصيد الديون المتعثرة : لا شك أن العمل المصرفي ينطوي على قدر من المخاطرة المقبولة ومن مظاهر هذه المخاطر هو تعثر العميل في سداد الديون المستحقة عليه، ومهما دقق المصرف في دراسة الملاءة الائتمانية لعملائه فإن ذلك لن يحول دون تعثر بعض العملاء في الإيفاء بالديون المستحقة عليهم ، ولكن هذا التعثر يجب أن يكون في أضيق الحدود بحيث لا تتجاوز نسبة الديون المتعثرة من إجمالي القروض المصرفية وعند تجاوزها هذه النسبة فإن ذلك يعتبر مؤشرا على عدم كفاءة الأداء المصرفي وبالتالي يعتبر مؤشر الديون المتعثرة دليلا هاما في رصد الأزمات المصرفية.

I-2- غياب الشفافية والإفصاح ونقص المعلومات مما يوقع النظام المصرفي في خيارات سيئة، حيث يلجأ بعض المقترضين إلى تضخيم القيمة الرأسمالية للأصول (خاصة العقارية) بقصد الحصول على قروض بقيمة عالية مما يوقع النظام المصرفي في أخطاء في اختيار المشروعات التي يتم تمويلها خصوصا عندما يعجز المدينون عن الإيفاء بالالتزامات المترتبة عليهم بسبب المبالغة في تضخيم قيمة الأصول التي يمتلكونها من جهة واستخدام هذه القروض في قطاعات ليس لها جدوى اقتصادية أو تواجه نقصا في الطلب وليس لديها المرونة الكافية في السوق (قطاع العقارات مثلا من جهة أخرى).

I-3- التدهور السريع في نسب رأس المال نتيجة لانخفاض موجودات المصرف على مطلوباته.

I-4- الإعسار المصرفي والذي يعتبر مؤشرا أوليا على أزمة النظام المصرفي ويحدث الإعسار عادة قبل فترة قصيرة من إشهار الإفلاس وتعتبر القروض المتعثرة ، والتدهور السريع في نسب رأس المال ، وانخفاض معدل التغطية دلائل على دخول المصارف مرحلة الإعسار.

## الفرع الثاني : المخاطر التي تنجم عنها<sup>1</sup>

II-1- مخاطر السوق : وهي مخاطر الظروف المتغيرة للسوق الناجمة إما عن التغيرات الاقتصادية الكلية ( تغيرات هيكل الطلب ، هيكل الإنتاج ) أو عن طريق تغير القيمة السوقية للموجودات بسبب ظروف الدورة الاقتصادية ( حالي الكساد والرواج ).

II-2- المخاطر الائتمانية : وهي المخاطر التي تتمثل بعدم مقدرة المدينين على الإيفاء بالالتزامات المترتبة بدمتهم بسبب مخاطر السوق المشار إليها أعلاه مما يرفع من حجم الديون المتعثرة ويدخل المصارف في حالة الإعسار الذي يكون عادة بداية الأزمة للنظام المصرفي.

II-3- مخاطر السيولة : وهي المخاطر التي تنجم عادة عن إقدام المودعين على سحب ودائعهم بمبالغ كبيرة وبشكل جماعي في وقت لا تتوفر فيه لدى المصارف السيولة الكافية لتغطية هذه السحوبات وتعتمد شدة ودرجة هذا الخطر على قرارات إدارة المصرف المتعلقة بإدارة الأصول والمحافظ الاستثمارية لديها.

II-4- العدوى : ويقصد بها انتقال المشاكل التي تواجه مصارف معينة بالتأثير على مصارف أخرى ويزداد أثر العدوى كلما زادت درجة التشابك في النظام المصرفي ويعتبر الهروب الجماعي للودائع (أسلوب القطيع) من أكثر مظاهر العدوى التي تصيب النظام المصرفي .

<sup>1</sup> محمد الفنيش، البلاد النامية و الأزمات المالية العالمية، سلسلة محاضرات العلماء الزائرين رقم 17، جدة، 2000، ص18

II-5- الخطر المعنوي : يتمثل الخطر المعنوي في إفراط تدخل الدولة أو المؤسسات المالية الدولية في تحديد اتجاهات سياسة الإقراض للنظام المصرفي عن طريق الالتزام بتوجيه القروض نحو قطاعات قد يكون فيها العائد على المدى القصير مرتفعاً جداً ، في حين أن توقعات التسديد على المدى البعيد غير مؤكدة إلا أنه يأمل أن يتم تحمل المخاطر المترتبة على ذلك من قبل الغير(الدولة أو المؤسسات الدولية

### المطلب الثالث : خصائص الأزمة و النتائج المترتبة

للأزمة مجموعة خصائص يتعين توافرها في "الموقف الأزموي" الذي يواجهه في الكيان الإداري .

#### الفرع الأول: خصائص الأزمة

ذكر ستيف ألبرت (Steve Albert) في كتابه إدارة الأزمات ستة سمات تميز الأزمة وهي:

I-1- المفاجأة: وتعني أن الأزمات تحدث بدون سابق إنذار، أو قرع للأجراس بل بشكل مفاجئ .

I-2-- نقص المعلومات: وتعني عدم توفر معلومات عن المتسبب بهذه الأزمة، ويعود السبب إلى النقص في المعلومات، خصوصاً إذا كانت تحدث لأول مرة.

I-3- تصاعد الأحداث: عند حدوث الأزمات تتوالى الأحداث لتضييق الخناق على أصحاب القرار .

I-4- فقدان السيطرة: جميع أحداث الأزمة تقع خارج نطاق قدرة وتوقعات أصحاب القرار فتفقدهم السيطرة والتحكم بزمام الأمور.

I-5- حالة الذعر: تسبب الأزمة حالة من الذعر فيعمد صاحب القرار إلى إقالة كل من له علاقة بوقوع الأزمة، أو يلجأ إلى التشاجر مع معاونيه .

I-6- غياب الحل الجذري السريع: الأزمات لا تعطي مهلة أو فرصة لصاحب القرار حتى يصل إلى حل متأن، بل بسرعة لا بد من الاختيار بين عدد محدود من الحلول واختيار أقلها ضرراً.

#### الفرع الثاني : النتائج المترتبة عنها :

تترتب على الأزمات المالية سلسلة من الانهيارات ويمكن حصر نتائجها فيما يلي:<sup>1</sup>

II-1- ضياع مدخرات المودعين وثرواتهم .

II-2- ضعف الثقة في النظام المصرفي باعتباره وسيطاً بين المدخرين والمستثمرين.

II-3- توقف الكثير من المشروعات التي تعتمد في تمويلها على المصارف المتعثرة ، كما أن الكثير من الشركات العاملة لن تجد التسهيلات الائتمانية المطلوبة للحصول على متطلباتها التشغيلية ، ويرتفع معدل إفلاس الشركات مما يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة.

II-4- تباطؤ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض قيمة الأصول الرأسمالية مما يدخل النظام الاقتصادي في معضلة خصوصاً عندما تستخدم هذه الأصول كضمان للقروض المصرفية.

<sup>1</sup> بلقاسم العباس , أسباب الأزمات المالية و النماذج المفسرة لها, معهد العربي للتخطيط الكويت , عمان 2006 ص 03

II-5 - توقع حدوث عجز في الميزانية العامة للدولة خصوصا عندما تتدخل الحكومات في التأمين على الودائع أو تتحمل المسؤولية في الوفاء بها.

II-6 - عدم ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد الوطني ، وإذا كانت لديهم استثمارات مباشرة أو غير مباشرة في محافظ الأوراق المالية فإنهم سيهرعون إلى سحب هذه الاستثمارات إلى خارج الدولة مما يشكل ضغطا على أرصدة العملات الأجنبية وبالتالي يؤدي إلى تدهور أو انهيار قيمة العملة الوطنية.

II-7 - تضائل الثقة بالأنظمة الاقتصادية خاصة المالية منها والسياسية القائمة.

II-8 - انخفاض في الإنفاق العام و الخاص وزيادة عجز الحساب و تفاقم في المديونية للخارج.

II-9 - تدهور في مؤشرات البورصات العالمية، وانخفاض في أسعار الأسهم و خاصة لكبريات الشركات متعددة الجنسيات، وبالتالي هبوط عام في الأسعار و حدوث بطالة .

II-10 - حدوث انخفاض في الدخل الوطني وانكماش في التجارة الخارجية للدول المعنية بالأزمة.

II-11 - فقدان ثقة المواطنين في البنوك وسحب إيداعاتهم منها .

II-12 - ازدياد معدل الطلب على الإعانات الاجتماعية من الحكومات .

II-13 - انخفاض المؤشر العام لثقة المستهلكين ومعدل استخدام الطاقة الإنتاجية.

### المبحث الثاني: أسباب وتطورات الأزمات المالية

إن لكل أزمة مالية أسبابا تراكمت و أدت إلى نشوئها ومخاطر نتجت عنها لذا سوف نتعرض في مبحثنا هذا إلى أهم الأسباب التي تحدث الأزمات، وتطوراتها، والمخاطر التي يمكن أن تسببها .

### المطلب الأول: الأسباب العامة المؤدية للأزمات المالية

أجريت دراسة دولية معمقة شملت 102 أزمة مالية لعشرين بلدا خلال العشرين عاما المنصرمة . وقد توصلت هذه الدراسة إلى نظريات مفسرة لظهور الأزمات المالية والتي تختلف من حيث نوعها كما تختلف أيضا في حدتها وتأثيرها ومداهما الزمني.

فمنها ما قد ينتج عن دعر مصرفي "Banking Panic"، والذي بدوره يترتب عليه كساد أو انكماش في النشاط الاقتصادي؛ بينما في أحيان أخرى قد يكون السبب انهيار حاد في أسواق الأسهم خاصة بعد وجود فقاعة Bubble، في أسعار بعض الأصول ؛ أو بسبب أزمة عملة وانهيار سعر الصرف مما ينتج عنه عدد من الآثار السلبية على المسار التنموي للاقتصاد القومي ولهذا ركزت معظم الدراسات التجريبية التي تناولت الأزمات المالية المختلفة على أن أسباب حدوث الأزمات يعود إلى مجموعتين من العوامل<sup>1</sup>.

### الفرع I : العوامل الاقتصادية الكلية

يمكن رصد مجموعة من المسببات التي تؤدي إلى الأزمات المصرفية من خلال منظور العوامل الاقتصادية الكلية ومن هذه المسببات:<sup>2</sup>

### I-1 - الاختلالات الهيكلية الكلية :

<sup>1</sup> عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي ، عمان، دار المجلاوي لنشر ، 1999، ص200

<sup>2</sup> عبد الله إبراهيم القويص ، مرجع سابق ، ص01

وهي الإختلالات الناجمة عن تغيرات متتابة في بنية الاقتصاد الوطني وما يترتب عنها من تدهور لبعض القطاعات الاقتصادية إضافة إلى ظهور عجز كبير في الموازنة العامة للدولة والحساب الجاري لميزان المدفوعات .

## I - 2 - التدفقات الرأسمالية والسياسات النقدية المتبعة

: تعتبر التدفقات الرأسمالية متغيرا اقتصاديا كليا يلعب دورا في المراحل المبكرة لحدوث الأزمة ، حيث أن التقلبات في الأسعار العالمية تزيد من تكلفة الإقراض وتقلل من حوافز الاستثمار من جهة ، كما أن هذه التدفقات تزيد من حجم الودائع المصرفية وتعري المصارف على زيادة الائتمان بغض النظر عن ملائمة هذا الائتمان من جهة أخرى ، وهنا لا بد أن تتدخل السلطة النقدية لتقليص حجم المعروض النقدي داخل الاقتصاد .

## I - 3 - سياسات الإقراض :

قد تتوسع بعض المصارف في سياسات الإقراض في مرحلة الازدهار الاقتصادي نتيجة لأسباب عديدة منها : الرغبة في الحصول على حصة أكبر من السوق بسبب دوافع المنافسة والأرباح. التدخل الحكومي المتزايد والضوابط غير المحكمة على الإقراض.

حيث تشير الوقائع المتعلقة بالأزمة الاقتصادية في دول جنوب شرق آسيا إلى أن الحكومات تدخلت بدرجة أكبر من اللازم في قرارات الائتمان المصرفي وفرضت على المصارف تمويل بعض المشروعات بطريقة إجبارية على الرغم من عدم وجود جدوى اقتصادية لهذه المشروعات ، كما أن الضوابط غير المحكمة على الإقراض بسبب مظاهر الممارسات الرديئة في الإدارة ( إقراض بعض الأعضاء ، و المسؤولين التنفيذيين في البلد) لعبت دورا كبيرا في توسع حجم الإقراض المصرفي<sup>1</sup>.

## I - 4 - سياسات سعر الصرف

: تلعب أسعار الصرف المرنة أو المقيدة دورا أساسيا في أزمة النظام المصرفي ، فأسعار الصرف المرنة يمكن أن تزيد من حدة المضاربة وهذا راجع لأن تغير سعر الصرف يؤدي إلى إحداث تقلبات كبيرة في معدل نمو الناتج القومي . أما نظام سعر الصرف المقيد فإنه يزيد من هشاشة النظام المصرفي في مواجهة الصدمات الخارجية حيث يزيد من نسبة العجز في ميزان المدفوعات الذي يؤدي بدوره إلى تخفيض حجم المعروض النقدي ويرفع من أسعار الفائدة المحلية ، مما يقود في النهاية إلى تخفيض حجم الائتمان المصرفي.<sup>2</sup>

## I - 5 - الإصلاحات الاقتصادية والتحرر المالي

: إن الإصلاحات الاقتصادية غير المناسبة والمبالغ فيها أحيانا تشكل ضغوطا غير اعتيادية على النظام المصرفي وتكون سببا للأزمة ، فتحريز أسعار الصرف مثلا يضعف من إمكانية النظام المصرفي في تنظيم الأسعار قصيرة الأجل ، كما أن خفض القيود على الإقراض المصرفي يزيد من الطلب على الائتمان الموجه نحو بعض القطاعات الاقتصادية ، وخير مثال على ذلك حالة المكسيك حيث تم إقرار برنامج الإصلاحات الاقتصادية في بداية التسعينيات وكان من نتائج هذه الإصلاحات تدهور

<sup>1</sup> عبد الله إبراهيم قويز , مرجع السابق , ص 02

<sup>2</sup> عبد الله إبراهيم قويز , مرجع السابق , ص 02

نقدي وارتفاع معدل الائتمان ليصل إلى 40% من إجمالي الناتج المحلي عام 1994 مقارنة بـ 10% خلال الثمانينيات.<sup>1</sup>

## I - 6 - تشوه نظام الحوافز :

إن ملاك المصارف والإدارات العليا لا يتأثرون ماليا من جراء الأزمات المالية التي ساهموا في حدوثها، فلا يتم مثلا إنهاء خدماتهم أو تحميلهم الخسائر التي حدثت من جراء الأزمة خصوصا عند تحمل المصرف مخاطر زائدة عن مقدرته ، كما حدث مثلا في كوريا والأرجنتين وسنغافورة وهونج كونج.<sup>2</sup> ومن ناحية أخرى، فقد دلت التجارب العالمية أيضا على أن الإدارات العليا في المصارف وقلة خبرتها ، كانت من أسباب ظهور الأزمات وأن عملية تعديل هيكل المصرف وتدوير المناصب الإدارية لم تنجح في تفادي حدوث الأزمات أو الحد من آثارها بحيث لم يحدث أي تغيير في الإدارة وطريقة تقييمها وإدارتها لمخاطر الائتمان ، ودلت التجارب كذلك على أن الإدارات في حالات متعددة نجحت في أن تخفي الديون المدومة للمصرف لسنوات وذلك نتيجة لضعف الرقابة المصرفية من ناحية وضعف النظم والإجراءات المحاسبية من ناحية أخرى. وهذا الوضع جعل من الصعب التعرف على العلامات السابقة لحدوث الأزمات والاستعداد الجيد لتفادي حدوثها والتخفيف من آثارها.<sup>3</sup>

## II : العوامل الاقتصادية الجزئية

تلعب العوامل الاقتصادية الجزئية الخاصة بكل مصرف أو مجموعة من المصارف دورا هاما في نشوء الأزمات المالية ويمكن حصر هذه العوامل في ما يلي<sup>4</sup>:

## II - 1 - ارتفاع نسبة القروض :

حقوق الملكية مما يضع أعباء مرهقة على النظام المصرفي خصوصا في وقت الأزمات الاقتصادية حيث تتلصق مشروعات الأعمال في تسديد الالتزامات المصرفية التي ترتبت عليها في فترات الرواج السابقة.

## II - 2 - وجود علاقة حميمة بين المصارف والشركات :

حيث من الطبيعي أن يتعرف المصرف على نشاط عملائه كي يستطيع تقويم الجدارة الائتمانية لهم دون الوصول بهذه العلاقة إلى درجة تؤثر على سلامة القرارات الائتمانية ، وقد أشارت الكثير من الدراسات أن المصارف الآسيوية دخلت في علاقات وثيقة أكثر مما ينبغي مع الشركات مما نجم عنه الإفراط في منح الائتمان لقطاعات اقتصادية لا تتمتع بالجدارة الائتمانية تحت تأثير الممارسات الإدارية الرديئة، والفساد، ونقص المعلومات.

II - 3 - إن الكثير من مسببات الأزمة لم تنجم عن جانب الخصوم أو الالتزامات الواردة في ميزانيات المصارف وإنما جاءت من جانب الأصول بسبب تدهور قيمتها ، حيث أن ارتفاع نصيب القروض الرديئة في محفظة المصارف ، أو تراجع أسعار الأسهم والعقارات قد تكون لها صلة قوية بإخفاق النظام المصرفي.

<sup>1</sup> عبد الله إبراهيم قويز , مرجع السابق , ص 02

<sup>2</sup> عبد الله إبراهيم قويز , مرجع السابق , ص 02

<sup>3</sup> عيسى محمد الغزالي , الأزمات المالية , سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية , ماي 2004 , ص 08

<sup>4</sup> عبد الله إبراهيم قويز , مرجع السابق , ص 02

II-4 - عدم توافق تواريخ الاستحقاق حيث أن المشكلة التي تواجه مديري المصارف هي كيفية تحويل تواريخ الاستحقاق للودائع قصيرة الأجل لتمويل عمليات ائتمانية طويلة الأجل ، بل إن الأمر يتعدى أحيانا عدم التوافق بين تواريخ الاستحقاق ليصل هيكل الودائع المصرفية وهيكل الائتمان المصرفي .

### المطلب الثاني: تطور الأزمات المالية

عند البحث عن أنجح السياسات لمحاولة تفادي حدوث أزمات في المستقبل و إدارتها بفعالية أكثر ، من الطبيعي أن يحدث التركيز على نوع الأزمات التي يتوقع حدوثها مستقبلا ، ويبدو أن هناك فوارق مهمة بين أزمات التسعينات و مشاكل المدفوعات التقليدية التي واجهها العالم في الماضي، و تترتب عن هذه الفوارق و الاختلافات نتائج مهمة بالنسبة لدور المؤسسات التي تتصدى لمواجهة هذه الأزمات، وعلى الأخص الصندوق ومن هنا تناولنا حالة التطور التي عرفتتها الأزمة بين الأزمات التقليدية والحديثة.

#### الفرع I : الأزمات التقليدية: <sup>1</sup>

إن من أهم مسببات هذه الأزمات هي العملة أي انتهاج السياسات المالية و النقدية التوسعية ، التي تؤدي إلى زيادة كبيرة في الطلب، و سعر صرف أعلى من القيمة الواقعية للعملة، و عجز غير قابل للاستمرار في الحساب الجاري لميزان المدفوعات ، ثم انخفاض في الاحتياطي النقدي إلى درجة من الخطر يؤدي إلى نشوب الأزمة، و منع الأزمات في هذه الحالات كان يعني إعادة التوازن المالي و النقدي قبل أن يفلت زمام هذه التجاوزات ، كانت إدارة الأزمات تعني بالنسبة للصندوق تقديم العون المالي المؤقت حتى لا يؤدي التضيق الاقتصادي على المستوى الكلي إلى الركود الاقتصادي في البلاد أو يزيد من حدته، كانت المساعدة مرتبطة بإعادة الانضباط المالي و النقدي و إلى الحد الذي كان الهدف فيه هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي و استقرار سعر الصرف .  
ومن بين الأزمات التقليدية التي مر بها العالم <sup>2</sup>:

الأزمات ما بين الحربين.

أزمة الفرنك و الجنيه في الستينات.

انهيار نظام بريتون وودن ببداية السبعينات.

أزمة Barings سنة 1890

أزمة الدولار 1894 – 1896

#### الفرع II : الأزمات الحديثة <sup>3</sup>

لقد كان لكل من الأزمات الكبرى في التسعينات صفاتها الخاصة التي تميزها عن غيرها ، و لكنها جميعا اشتركت في ظاهرة واحدة مهمة أي أنها أزمات مصدرها حساب رأسمال ، وعليه فهي تختلف تماما عن مشاكل المدفوعات القديمة و التي عادة

<sup>1</sup> Montek S Ahluwalia , The IMF and the World Bank in the New Financial Architecture in UNCTAD : International Monetary and Financial Issues for 1999 New York and Geneva

<sup>2</sup> بلقاسم العباس , مرجع سابق, ص 03

<sup>3</sup> Montek S Ahluwalia , The IMF and the World Bank in the New Financial Architecture in UNCTAD : International Monetary and Financial Issues for 1999 New York and Geneva

ترتبط بالحساب الجاري لميزان المدفوعات و لهذا زادت إمكانية تعرض البلاد النامية لمثل هذه الأزمات في التسعينات لأن عددا كبيرا منها قام بتحرير القيود على حركة رؤوس الأموال بهدف تحقيق تكامل أوثق مع أسواق رؤوس أموال عالمية و تحسين إمكانية الحصول على تدفقات رأسمالية دولية، لاشك أن مدى النفاذ إلى هذه الأسواق قد تحسن كثيرا ولكن ذلك كان على حساب زيادة في مخاطر التقلب و عدم الاستقرار و ظاهرة التقلب هذه معروفة في الأسواق المالية بما في ذلك السوق المالي الدولي من الممكن أن تزيد التدفقات إلى الخارج عن حد متناسب يمكن تبريره و ذلك عندما تتغير التوقعات في الاتجاه المعاكس و تتغير ثقة المستثمرين.

من بين الأزمات الحديثة :<sup>1</sup>

أزمة جنوب شرق آسيا منتصف 1996-1997

أزمات أوروبا 1992-1993 ERM

أزمة أمريكا اللاتينية (المكسيك) 1994-1995 Taquila

### الفرع III : تفسير و تحليل هذه الأزمات

لعل أقرب ما يوضح طبيعة هذه الأزمات هي نظريات أو نماذج أزمات العملة والتي توفرت عنها أدبيات غزيرة في السنين الأخيرة الجيل الأول من هذه النماذج يفسر الأزمات على أنها النتيجة المتوقعة لإتباع سياسات ينقصها التوافق و الانسجام على سبيل المثال محاولة تبني سعر صرف ثابت مع ممارسة سياسة نقدية مفرطة في التوسع و يركز الجيل الثاني من هذه النماذج بصفة أشد على التغيرات في توقعات المستثمرين (اتجاهات السوق) التي تؤدي إلى إشعال فتيل الأزمة في الحالات التي تكون فيها البلاد معرضة للأزمة و مثقلة بحجم مفرط من الديون قصيرة الأجل و تبدو هذه النماذج الأخيرة أكثر ملائمة لتفسير الأزمات المعاصرة .

لقد أزلت الحركة العالمية لانتقال رؤوس الأموال الفواصل بين الأنظمة المالية المحلية و الدولية هذا يعني أنه أصبح من الصعب تصور إصلاح ميزان المدفوعات الدولي بدون إصلاح نظام مالي محلي طالما كانت الأنظمة المالية المحلية و الدولية مفصولة عن طريق القيود على حركة رأس المال كان تمويل عجز موازين المدفوعات التي كان مصدرها الحساب الجاري الذي يعني ضمنا تقييد السياسات المالية والنقدية ومع هذه الحركة الواسعة فإن تحقيق الاستقرار لميزان المدفوعات يعني استقرار حساب رأس المال الذي يتطلب إعادة ثقة المستثمرين وهذا يعني إعادة ثقة الاستقرار للنظام المالي المحلي<sup>2</sup>

### المطلب الثالث : أنواع الأزمات

على اختلاف و تعدد أنواع الأزمات المالية والاقتصادية، يمكن تصنيفها إلى عدة أنواع فمنها أزمات مصرفية , أزمة أسواق المال ، أزمة العملة وأسعار الصرف، وأزمة الديون .

أولا: الأزمات المصرفية

<sup>1</sup> بلقاسم العباس ، مرجع سابق، ص 07

<sup>2</sup> محمد الفنيش ، مرجع سابق، ص 18

يتسم العمل المصرفي بالمخاطرة في محيط خارجي معقد وتتناهيه درجة من اللام يقين ومنه تواجه المصارف خطر الهزات التي قد تؤدي إلى إفلاسها. ومن هنا سنتناول تعريف الأزمات المصرفية والأسباب المؤدية إلى تعرضها إلى هزات وأزمات وكيفية تحديد المؤشرات وقياسها.

## الفرع I : تعريف الأزمات المصرفية

تحدث الأزمات المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع. فبما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، أو إخفاق البنوك في قيامها بإيقاف قابلية التزاماتها الداخلية للتحويل فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة، أو إلى إرغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك، بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك، و بالتالي يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى البنك. وإذا حدثت مشكلة من هذا النوع وامتدت إلى بنوك أخرى، فتسمى في تلك الحالة أزمة مصرفية وعندما يحدث العكس، أي تتوافر الودائع لدى البنوك وترفض تلك البنوك منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة في الإقراض، وهو ما يسمى بأزمة الائتمان و تمويل الأزمات المصرفية إلى الاستمرار وقتنا أطول من أزمات العملة، و لها آثار أقسى على النشاط الاقتصادي، وقد كانت الأزمات نادرة نسبيا في الخمسينات و الستينات بسبب القيود على رأس المال والتحويل، ولكنها أصبحت أكثر شيوعا منذ السبعينات، وتحدث بالترادف مع أزمة العملة.<sup>1</sup>

## الفرع II : أسباب الأزمات المصرفية

إن أسباب الأزمة المصرفية كثيرة لكن يمكن تصنيفها إلى<sup>2</sup>:

### II -1- أسباب الاقتصاد الجزئي :

- عدم الاتفاق بين أصول و خصوم البنوك (التزامات قصيرة المدى مقابل أصول طويلة المدى أو التزامات بالعملة الأجنبية مقابل أصول بالعملة المحلية) .
  - تدخل مفرط للدولة في توجيه القروض.
  - ضمانات حكومية مفرطة و إجراءات تحفز على المخاطرة .
  - تحرير مالي مبكر في ظروف تنظيمية و رقابية غير ملائمة.
- إن جزءا كبيرا من المسببات الجزئية هي نتيجة المعاملات المالية التي تجرى في إطار معلومات غير متكافئة والتي يمكن أن تسبب تزايد درجة المخاطرة من قبل البنوك و المتعاملين.

### II -2- أسباب الاقتصاد الكلي<sup>3</sup>

- صدمات خارجية و داخلية أي تغير في معدلات التبادل أو ارتفاع في سعر الفائدة العالمي و التغيرات في النشاط الحقيقي
- ارتفاع مستويات الاندماج المالي و عولمة الاستثمار و الانفتاح و بالتالي انخفاض في أسعار الفائدة مما زاد من تدفق رؤوس الأموال نحو الدول الناشئة.

<sup>1</sup> عبد الله شحاتة , الأزمة المالية « مفهوم و الأسباب» 11/12 / 2008 , ص01

<sup>2</sup> بلقاسم العباس , مرجع سابق, ص 03

<sup>3</sup> بلقاسم العباس , مؤجع سابق , ص 03

- انخفاض أسعار الأسهم و أسعار الأصول الأخرى مثل العقارات.

### الفرع III : محددات الأزمة المصرفية

- منهج الإشارات الذي يعتمد على اختيار مجموعة من المتغيرات في كل متغير يتم حساب المتوسط قبل الأزمة مقارنة مع الفترات العادية .

- قبل حدوث الأزمة ينمو الإقراض المحلي بسرعة و تتعاضد الضغوط على النظام المصرفي بعد تحريره.

- التحرير المالي قد يعكس أيضا بارتفاع الودائع و ارتفاع معدلات أسعار الفائدة والتي تكون قيمتها القصوى بمحاذاة تاريخ الأزمة .

- ارتفاع وتيرة تدفق رأس المال قصير الأجل قبل حدوث الأزمة.

- تراجع أسواق الأوراق المالية سنة قبل حدوث الأزمة.

### ثانيا : أزمات أسعار الصرف

من أهم القضايا المعقدة في ميدان اقتصاديات أسعار الصرف هو تفهم العوامل المعقدة التي تؤدي إلى انهيار أسعار الصرف والناجمة عن الهجمات التضارئين. في هذه الحصة سوف نتناول مفهوم أزمة الصرف وما هي القوى المسببة لها وهل يمكن التنبؤ بها.

### الفرع I : تعريف أزمات أسعار الصرف<sup>1</sup>

تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، وتحدث تلك الأزمات لدى اتخاذ السلطات النقدية قرارا بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، وبالتالي تحدث أزمة قد تؤدي لانخفاض سعر تلك العملة، وهو شبيه بما حدث في تايلاند وكان السبب المباشر في اندلاع الأزمة المالية في شرق آسيا عام 1997. وعلى الرغم من أن قرار تعويم أو خفض سعر صرف العملة الوطنية قد يبدو قرارا تطوعيا من السلطة النقدية، إلا أنه في أغلب الحالات يكون قرارا ضروريا تتخذه في حال وجود قصور في تدفقات رأس المال الأجنبي أو تزايد في التدفقات الخارجة. بعض تلك الأزمات لها أثر محدود على القطاع غير المالي، أما البعض الآخر فيلعب دورا أساسيا في تباطؤ النمو الاقتصادي وحدث الانكماش بل قد تصل إلى درجة الكساد.

### الفرع II : أسباب أزمات سعر الصرف<sup>2</sup>

- أزمات الصرف يمكن أن تتولد عن طريق آثار العدوى بحيث أن حدوث أزمة في بلد معين تؤدي إلى حدوث أزمات في بلدان أخرى، هذه العدوى يمكن أن تنتقل عن طريق: ميزان المدفوعات والارتباطات المالية أو بكل بساطة عن تشابه الأساسيات الميكرواوية.

- التحول الكبير والمفاجئ في حدود التبادل وأسعار الفائدة الدولية والتي أثرت على العديد من الدول في نفس الوقت والتي تعرف بالآثار المونسونية.

<sup>1</sup> بلقاسم العباس , مرجع سابق , ص 03

<sup>2</sup> بلقاسم العباس, نفس المرجع , ص03

- انخفاض غير متوقع لأسعار الصادرات يؤثر على خدمة ديون المؤسسات وبالتالي ينعكس على أداء البنوك بالإضافة إلى تقلب أسعار الفائدة في الدول الصناعية أصبحت ذات أهمية قصوى في أسواق الدول الناشئة مما يعكس اندماج الأسواق المالية و عوامة الاستثمار.

- انخفاض أسعار الفائدة في الدول الصناعية أدى إلى تدفق الأموال نحو الأسواق الناشئة ، إذن ارتفاعها المفاجئ قد يؤدي إلى تدفق عكسي لهذه الأموال.

### الفرع III : قياس أزمة سعر الصرف و تحديد مدتها<sup>1</sup>

- إن التعرف على مسلسلات الضغوط على سعر الصرف و تحديد مدتها قد يتم بإستعمال بعض المعايير الإحصائية.

- إن أزمة الصرف تعرف ببساطة على أنها تدهور أو تخفيض شديد للعملة فهذا المعيار يستثني حالات خضعت فيها العملة لضغوط شديدة لكن السلطات نجحت في الدفاع عن العملة عن طريق التدخل في سوق الصرف أو بواسطة أسعار الفائدة.

- بالمقابل يمكن بناء مؤشر لضغوطات المضاربة مثل: تغير العملة، تغير الاحتياطي، أسعار الفائدة فمثلا يمكن استعمال متوسط مثقل لسعر الصرف و الاحتياطي و سعر الفائدة لدولة معيارية وهذا لدراسة مسلسلات أزمة الصرف ومنه يتم التعرف على الأزمات بواسطة القيم المتطرفة لمؤشر ضغوطات المضاربة مثل هذا المؤشر سيدرج مسلسلات الأزمات التي تدهور فيها سعر الصرف بشدة ويتم تحديد مسلسل الأزمة عندما يفوق المؤشر (5,1 x الانحراف المعياري +متوسط المؤشر) القيمة المعيارية

- واستنادا لهذه المعايير تم تحديد ما بين 1975 و 1997 ما يعادل 158 مسلسلا يمثل أزمات صرف.

### ثالثا : أزمة الديون الخارجية

تعتبر أزمة الديون الخارجية والتي تفاقمت في الكثير من الدول خاصة النامية ، وهذا مع بداية الثمانينات، من أهم التحديات التي تواجهها اقتصاديات هذه الدول . ولا شك أن هناك أثارا اقتصادية وسياسية كثيرة ترتبت ولا تزال تترتب على الديون وأعباء خدمتها مثل الآثار على الاحتياطات الدولية ، ميزان المدفوعات ، التبعية .. الخ .

### الفرع I :تعريف أزمة الديون الخارجية

تحدث أزمة الديون إما عندما يتوقف المقترض عن السداد، أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث و من ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، و يحاولون تصفية القروض القائمة و قد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري (خاص)، أو دين سيادي (عام)، كما أن المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته، قد تؤدي إلى هبوط حاد في تدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل، و إلى أزمة في الصرف الأجنبي.<sup>2</sup>

### الفرع II :أسباب تطور أزمة الديون في الدول المدينة

#### II -1- العوامل الداخلية :

- عجز الدول عن سداد ديونها .

<sup>1</sup> محمدالفنيش ,نفس المرجع السابق ,ص 18

<sup>2</sup> محمد الفنيش , مرجع سابق , ص 18

- من العوامل الداخلية الرئيسية التي أدت إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية العجز المستمر في الموازنة العامة أي العجز الداخلي نتيجة للإختلالات الهيكلية.

- وتعتبر سياسة التمويل بالعجز من السياسات المزمّنة التي اتبعتها الدول المتوسطة و المنخفضة الدخل منذ زمن طويل إلا أن هذه السياسة لم تبدأ في الانتشار في الدول النامية إلا منذ بداية الثمانينات .

- العجز المستمر في ميزان المدفوعات هو أحد العوامل الداخلية الأخرى التي أدت إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية للدول المدينة خاصة المتوسطة و المنخفضة الدخل ولا شك أن ميزان المدفوعات بما يعكسه من بنود و أعباء و موارد يمثل صورة صادقة للاقتصاد القومي و خاصة درجة انفتاحه على العالم الخارجي وقد عانت الدول المدينة عجزاً في الحساب الجاري و التجاري.

## II -2- العوامل الخارجية :

- الكساد و تدهور شروط التبادل التجاري لقد أدى تبني الدول الصناعية لبعض السياسات الانكماشية في نهاية السبعينات و بداية الثمانينات إلى تدهور النمو الاقتصادي في هذه البلدان مما أوقعها في حالة ركود اقتصادي مما أدى إلى انخفاض الطلب على صادرات الدول النامية .

- كان لسياسات الإقراض الدولية و ارتفاع أسعار الفائدة دوراً رئيسياً في زيادة حجم الديون الخارجية للدول المدينة و لقد توسعت بعض البلدان في الاقتراض و أخذت تعتمد بشكل متزايد على التدفقات الميسرة و الغير ميسرة حيث أدى الاتجاه إلى الاقتراض التجاري قصير الأجل و بفوائده المرتفعة إلى زيادة الأعباء المالية على بعض الدول النامية.<sup>1</sup>

### المبحث الثالث : مصادر الأزمات

لا يمكن إرجاع الأزمات المالية إلى سبب واحد أو سببين، فهناك جملة من الأسباب تتضافر في آن واحد لإحداث أزمة مالية. ويمكن تلخيص أهم هذه الأسباب فيما يلي :

#### المطلب الأول : عدم استقرار الاقتصاد الكلي<sup>2</sup>

إن احد أهم مصادر الأزمات الخارجية هو التقلبات في شروط التبادل التجاري فعندما تنخفض شروط التجارة يصعب على عملاء البنوك المشتغلين بنشاطات ذات العلاقة بالتصدير والاستيراد الوفاء بالتزاماتهم خصوصاً خدمة الديون. وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن حوالي 75% من الدول النامية التي حدث بها أزمة مالية . شهدت انخفاضاً في شروط التبادل التجاري بحوالي 10% قبل حدوث الأزمة . وشكل انخفاض شروط التجارة سبباً رئيسياً للازمة المالية في حالة كل من فنزويلا والإكوادور . حيث الاعتماد الكبير على صادرات النفط الخام مع صغر حجم الاقتصاد وقلة تنوعه .

وتعتبر التقلبات في أسعار الفائدة العالمية احد المصادر الخارجية المسببة للازمات المالية في الدول النامية . فالتغيرات الكبيرة في أسعار الفائدة عالمياً لا تؤثر فقط على تكلفة الاقتراض بل الأهم من ذلك أنها تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي

<sup>1</sup> بلقاسم العباس ، مرجع سابق ، ص3

<sup>2</sup> Goldstein, Morris, and Philip Turner (1996). "Banking Crises in Emerging Economies: Origins and Policy Options". BIS Economic Papers No. 46. Monetary and Economic Department, Bank for International Settlements. Basle.

المباشر إلى الدول النامية ودرجة جاذبيتها . ويقدر أن ما بين 50-67% من تدفقات رؤوس الأموال من و إلى الدول النامية خلال حقبة التسعينات . كان سببها المباشر التقلبات في أسعار الفائدة عالميا.

كما تعتبر التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية المصدر الثالث كم مصادر الاضطرابات على مستوى الاقتصاد الكلي والتي كانت سببا مباشرا أو غير مباشر لحدوث العديد من الأزمات المالية . وأكدت دراسات مختلفة على هذه الحقيقة. و أظهرت أن 22 دولة نامية في أمريكا الجنوبية قد عانت من اضطرابات في أسعار الصرف الحقيقية بمعدل أعلى من أي إقليم في العالم بما في ذلك دول جنوب شرق آسيا . وذكرت الدراسة انه وقوع الأزمات المالية حدث ارتفاع أسعار الفائدة المحلية. أما في الجانب المحلي فهناك التقلبات في معدل التضخم التي تعتبر عنصرا حاسما في مقدرة القطاع المصرفي على القيام بدور الوساطة المالية و خصوصا منح الائتمان وتوفير السيولة . وقد اعتبرت الركود الاقتصادي الناتج عن ارتفاع مستويات الأسعار سببا مباشرا لحدوث الأزمات المالية في العديد من دول أمريكا الجنوبية ودول العالم النامي. كما أن هناك آثارا سلبية أخرى على مستويات النمو في الناتج المحلي الإجمالي والتي كان لها دور هام في التهيئة لحدوث الأزمات المالية.

### المطلب الثاني: اضطرابات القطاع المالي<sup>1</sup>:

شكل التوسع في منح الائتمان وتدفقات كبيرة لرؤوس الأموال من الخارج وانحياز أسواق الأوراق المالية القاسم المشترك الذي سابق حدوث الأزمات المالية في حالة دول جنوب شرق آسيا. فلقد شهد القطاع المالي في تلك الدول خلال حقبة الثمانينات والتسعينات توسعا كبيرا، تواكب مع الانفتاح الاقتصادي والتجاري والتحرر المالي غير الوقائي وغير الحذر بعد سنوات من الانغلاق وسياسات الكبت المالي بما في ذلك ضغط الاقتراض وصغر حجم ودور القطاع المالي في الاقتصاد. فلقد عانت تلك الدول من عدم التهيئة الكافية للقطاع المالي وضعف واضح في الأطر المؤسسية والقانونية والتنظيمية. فمن ناحية، أدى التوسع في منح الائتمان إلى حدوث ظاهرة تركز الائتمان سواء في نوع معين من القروض مثل القروض الاستهلاكية أو العقارية كما في حالة الأزمة المالية في كوريا الجنوبية أو لقطاع واحد كالقطاع الحكومي أو الصناعي أو التجاري كما حدث في حالة الأزمة المالية في تايلاند. ومن الأمور التقليدية في جميع الأزمات المالية التي شاهدها الدول النامية، حصول انتعاش كبير في منح القروض. ولم تقتصر هذه الظاهرة على الدول النامية فحسب بل شملت الدول الصناعية مثل فنلندا والنرويج والسويد واليابان أيضا والولايات المتحدة.

كما كانت انتكاسة سوق الأوراق المالية هي القاسم المشترك في العديد من الأزمات المصرفية في الدول النامية، وكانت الانتكاسة أكبر في الدول النامية مقارنة بالدول الصناعية خلال حقبة الثمانينات والتسعينات. ودلت دراسة Mishkin (1994) أن من الدلالات الظاهرة والقوية التي تسبق حدوث الأزمات المالية انحياز سوق الأوراق المالية بصورة متكررة كما حدث في فنزويلا في بداية التسعينات.

### أ- عدم تلاؤم أصول وخصوم المصارف:

يؤدي التوسع في منح القروض إلى ظهور مشكلة عدم التلاؤم والمطابقة بين أصول من جانب عدم الاحتفاظ بقدر كافي من السيولة لمواجهة وخصوم المصارف خصوصا التزاماتها الحاضرة والعاجلة في فترات تكون فيها أسعار الفائدة العالمية مرتفعة

<sup>1</sup> Goldstein, Morris, and Philip Turner (1996). "Banking Crises in Emerging Economies: Origins and Policy Options". BIS Economic Papers No. 46. Monetary and Economic Department, Bank for International Settlements. Basle.

وأكثر جاذبية من أسعار الفائدة المحلية، أو عندما تكون أسعار الفائدة المحلية عالية وسعر الصرف ثابتا مما يغري المصارف المحلية بالاقتراض من الخارج. وقد يتعارض زبائن المصارف كذلك إلى عدم التلاؤم بالنسبة للعملة الأجنبية وعدم التلاؤم أيضا بالنسبة لفترات الاستحقاق.

فقد دلت دراسة (Honohan 1996) أنه كنتيجة للتقدم التكنولوجي ومعالجة المعلومات والتحسين الكبير في تنظيم القطاع المصرفي فإن نسبة (M2) إلى الناتج المحلي الإجمالي في عينة من 59 دولة نامية قد زادت من حوالي 25% إلى أكثر من 35% خلال الفترة 1980-1993 بدون أن تحدث أية زيادة مقابلة في رأسمال المصارف في تلك الدول. وخير مثال على ظاهرة عدم التلاؤم والمطابقة بين الأصول والخصوم هو الأزمة المالية في المكسيك حيث لوحظ أنه خلال الفترة التي سبقت حدوث الأزمة 1989-1994 حصل ارتفاع في نسبة عرض النقود (M2) إلى الناتج المحلي الإجمالي. وقاد سحب ذلك نقص كبير في الاحتياطي من العملات الأجنبية مما خلق فجوة بين التزامات المكسيك من الخصوم السائلة والاحتياطي من النقد الأجنبي المقابل لتلك الفجوة واتسعت تلك الفجوة بشكل متسارع حيث زادت قيمة (M2) لتصل إلى خمس مرات أكبر من قيمة احتياطي النقد الأجنبي مما حدا بالسلطات النقدية إلى تخفيض قيمة العملة. ولقاد تكررت نفس هذه المظاهر في حالة كل من البرازيل وتشيلي ولكن بدرجة أقل.

#### ب- بتحرر مالي غير وقائي:

إن التحرير المتسارع، غير الحذر وغير الوقائي للسوق المالي بعد فترة كبيرة من الانغلاق والتقييد قد يؤدي إلى حدوث الأزمات المالية. فمثلا عند تحرير أسعار الفائدة فإن المصارف المحلية تفقد الحماية التي كانت تتمتع بها في ظل تقييد أسعار الفائدة. وعموما فإن تجارب الدول النامية دلت على اضطرابات في أسعار الفائدة المحلية بعد انتهاء خلال أسلوب التحرر المالي خصوصا المرحلة الانتقالية.

ويتوافق ذلك مع التوسع في مانح الائتمان والذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار ذلك أيضا في القروض العقارية أو القروض الفائدة المحلية خصوصا المخصصة للاستثمار في سوق الأوراق المالية. ومن ناحية أخرى، فإن التحرر المالي يؤدي إلى استحداث مخاطر ائتمانية جديدة للمصارف والقطاع المالي قد لا يستطيع العاملون في المصارف تقييمها والتعامل معها بحذر ووقاية. كما إن التحرر المالي يعني دخول مصارف أخرى إلى السوق المالي مما يزيد الضغوط التنافسية على المصارف المحلية لا سيما في أنشطة ائتمانية غير مهياة لها وقبول أنواع جديدة من المخاطر قد لا يتحملها المصرف. وبدون الإعداد والتهيئة الرقابية اللازمة قبل التحرر المالي فإن المصارف قد لا تتوفر لها الموارد أو الخبرات اللازمة للتعامل مع هذه النشاطات والمخاطر الجديدة. ومن الأزمات المالية التي ساهم التحرر المالي غير الوقائي وغير الحذر في حدوثها، نذكر الأزمات المالية في البرازيل وتشيلي واندونيسيا والمكسيك وفنزويلا وبعض الدول الاسكندنافية وكذلك الولايات المتحدة. فقد أظهرت الدراسات أنه من بين عينة من 25 أزمة مالية كانت 18 منها قد حدثت في غضون السنوات الخمسة الأولى من عملية التحرر المالي والتي اتخذت مظاهر مثل ارتفاع أسعار الفائدة المحلية الحقيقية وارتفاع في قيمة المضاعف المالي وهي جميعها علامات دالة على حدوث الأزمات المالية.

#### ج - تدخل الحكومة في تخصيص الائتمان:

من المظاهر المشتركة للأزمات المالية في العديد من الدول النامية كان الدور الكبير للدولة في العمليات المصرفية خصوصا في عملية تخصيص القروض الائتمانية. وفي كثير من الأحيان كانت الحكومة تقوم بتوزيع الموارد المالية المتاحة على قطاعات اقتصادية أو أقاليم جغرافية بعينها في إطار خطة لتنمية تلاك الأقاليم والقطاعات أو لخدمة أغراض أخرى قد تكون سياسية بالدرجة الأولى وليست اقتصادية.

وفي الدول العربية، لا يزال القطاع المصرفي في كثير منها مملوكا للدولة بما يتبع ذلك من مشاكل من حيث انخفاض الإنتاجية وقلة الكفاءة والحافز على الإبداع. وفي أحيان كثيرة يعاني القطاع المصرفي من احتكار الحكومة لنشاطاته. وقد أدى هذا الوضع إلى حصول الأفراد ذوي النفوذ والاتصالات الواسعة مع الحكومة على القروض والائتمان دون الأخذ في الاعتبار سلامة المشروع الاستثماري أو القدرة المالية للمقترض.

### د - ضعف النظام المحاسبي والرقابي والتنظيمي:

تعاني معظم الدول التي تعرضت لأزمات مالية من الضعف في النظام والإجراءات المحاسبية المتبعة ودرجة الإفصاح عن المعلومات خصوصا فيما يتعلق بالديون المعدومة ونسبتها في محفظة المصارف الائتمانية. كما تعاني من ضعف النظام القانوني المساند للعمليات المصرفية وعدم الالتزام بالقانون الخاص بالحد الأقصى للقروض المقدمة لمقترض واحد ونسبتها من رأسمال المصارف. وتظهر الدراسات المتعلقة بالدول التي تعرضت لأزمات مالية أنه في أكثر من 28 دولة تعرضت منها، كان نقص الرقابة في حدوث الأزمة المصرفية الفعالة سببا مباشرا. حيث يؤدي نقص الرقابة إلى التقييم غير الدقيق وغير الكافي للمخاطر الائتمانية وتركيز المخاطر في مجال واحد كالتوسع في منح القروض العقارية والاستهلاكية، كما حدث في الأزمة الكورية.

يظهر التتبع التاريخي للأزمات المالية أن التنظيم والرقابة يأتيان بعد دائما حدوث الأزمة، كما يظهر إن السلطات النقدية في الدول النامية التي تعرضت للأزمات المالية، لم تنجح في التنبؤ بحدوث الأزمات أو الوقاية من حدوثها. حيث قامت بعد حدوث الأزمات بوضع وتعديل التشريعات المنظمة والممانعة من تكرار حدوثها، مثل الأرجنتين وتشيلي والبرازيل ودول جنوب شرق آسيا. والملاحظ أيضا التراجع عن تلك الإجراءات التنظيمية بمجرد زوال حدة الأزمة مما أدى إلى تكرار الأزمات وبالتالي عادم وجود وقاية حقيقية. وفي معظم الأحوال فقد تمت معالجة الجوانب الفنية المسببة للأزمة وتجاهل الجانب الهيكلي والتنظيمي، وبالتالي تصبح المحافظة على مقدار التحسن في العمليات المصرفية صعبة الاستمرار والدوام.

### المطلب الثالث: تشوه نظام الحوافز: <sup>1</sup>

إن ملاك المصارف والإدارات العليا فيها لا يتأثرون من جراء الأزمات المالية التي ساهموا في حدوثها، فلا يتم مثلا إنهاء خدماتهم أو تحميلهم الخسائر التي حدثت من جراء الأزمة خصوصا عند تحمل المصارف مخاطر زائدة عن مقدرته، كما حدث مثلا في كوريا وكولومبيا والأرجنتين وسنغافورة وهونج كونج.

<sup>1</sup> Goldstein, Morris, and Philip Turner (1996). "Banking Crises in Emerging Economies: Origins and Policy Options". BIS Economic Papers No. 46. Monetary and Economic Department, Bank for International Settlements. Basle.

ومن ناحية أخرى، فقد دلت التجارب العالمية أيضا على أن الإدارات العليا في المصارف وقلة خبرتها، كانت من الأسباب الأساسية للأزمات المصرفية وأن عملية تعديل هيكل المصرف وتدوير المناصب الإدارية لم تنجح في تفادي حدوث الأزمات أو الحد من آثارها لأن نفس الفريق الإداري ظل في مواقع اتخاذ القرارات بحيث لم يحدث تغير حقيقي في الإدارة وطريقة تقييمها وإدارتها لمخاطر الائتمان. ودلت التجارب كذلك على أن الإدارات العليا في حالات متعددة نجحت في أن تخفي الديون المعدومة للمصرف لسنوات وذلك نتيجة لضعف الرقابة المصرفية من ناحية وضعف النظم والإجراءات المحاسبية من ناحية أخرى. وهذا الوضع جعل من الصعب التعرف على العلامات السابقة لحدوث الأزمات المالية والاستعداد الجيد لتفادي حدوثها والتخفيف من آثارها.

## الخلاصة الفصل الاول :

من خلال ما سبق نستخلص أن :

- تشكل الأزمة تهديدا للاستقرار الاقتصادي و السياسي لأي دولة معنية إضافة إلى انتقال عدوها لتشمل دولا أخرى نامية و متقدمة مثلما حدث في الأزمات السابقة ( أزمة الكساد الكبير 1929 و أزمة 1987 و أزمة 1997).
- الأزمات المالية بمختلف مفاهيمها و تعاريفها هي ظاهرة مثيرة للقلق و هي مشكلة مالية لا ينتج عنها فقط مشاكل اقتصادية و المتمثلة في الركود و هبوط الإنتاج و البطالة بل عدد من المشاكل تتزايد و تتكاثر حجما.
- رغم تعدد الأسباب التي تؤدي إلى نشوب الأزمات إلا أن هناك قاسما مشتركا بين العديد من الأزمات المالية و المتمثل في توسيع المنح الائتمانية و التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج و انهيار أسواق الأوراق المالية.
- معظم الدول التي تعرضت للأزمات ليس لديها القدرة الكاملة على استخدام أدوات السياسة النقدية في التحكم في عرض النقد مما يعني فقدان تلك الدول لأداة هامة من أدوات السياسات الاقتصادية في التعامل مع آثار تلك الأزمات و الحد من انتشارها عبر القطاعات الاقتصادية خصوصا فيما يتعلق بقدرة الدولة على التحكم في التضخم و الحفاظ على مستويات أسعار الصرف .
- و كنتيجة للانفتاح الاقتصادي و المالي الذي تشهده هذه الدول و اندماجها أدت إلى تكرار الأزمات و توسعها حتى وصلت إلى نشوء الأزمة الحالية التي تعتبر الأخطر و الأعنف من كل الأزمات السابقة .

الفصل الثاني :  
الإطار المفاهيمي لصندوق النقد الدولي

## تمهيد الفصل الثاني .

يعد صندوق النقد الدولي اهم مؤسسة دولية تعني بشؤون السياسات الاقتصادية الكلية سواء كانت نقدية او مالية فهو وكالة متخصصة تابعة للامم المتحدة انشئت بموجب المعاهدة الدولية عام 1945 ويقوم اساسا على فكرة (ان النمو الاقتصادي القوي يعتمد بدرجة رئيسية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي واقامة اطار مؤسسي اساسي لاقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي وانتهاج سياسات هيكلية تتماشى مع متطلبات السوق)، وقد تبلورت فكرة انشاء صندوق النقد الدولي في يوليو 1944 في مؤتمر الامم المتحدة عقد في بريتون وودز وذلك بهدف تجنب حدوث السياسات الفاشلة حتى لاتؤدي الى اضمحلال النظام النقدي .

ومن خلال هذا الفصل سنحاول الامام بالجوانب الخاصة بهذا الموضوع من خلال تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث كما يلي :

المبحث الأول: الإطار العام لصندوق النقد الدولي .

المبحث الثاني: سيرورة عمل صندوق النقد الدولي .

المبحث الثالث: آلية عمل صندوق النقد الدولي .

## المبحث الأول: الإطار العام لصندوق النقد الدولي .

يعتبر صندوق النقد الدولي مؤسسة او هيئة يصل عدد اعضائها الى 184 عضو , وتقوم الدول المتقدمة بادارة شؤونها وعلى راسهم الولايات المتحدة الامريكية ولقد اتسعت عضوية الصندوق لتزداد اهمية في ظل التغيرات الاقتصادية التي كانت سبب في ادخال العديد من التعديلات لسياسات الصندوق .

## المطلب الأول: نشأة وظهور صندوق النقد الدولي .

لم يكن صندوق النقد الدولي وليد اللحظة , فقد ساهمت عدة عوامل في الاسراع في تاسيسه , بدءا بالازمة الاقتصادية العالمية في العام 1929, مروراً بالحرب العالمية الثانية وصولاً الى انهيار قاعدة الذهب .  
لقد ادى الكساد الكبير في الازمة الاقتصادية العالمية الى انخفاض الانتاج والاسعار على المستوى العالمي وعزز هذا الكساد الاعتقاد بضرورة اضطلاع القطاع العام بدور نشط في الحياة الاقتصادية للدول , كما بدا المحللون بالتفكير لإيجاد هيئة حكومية دولية تتمتع بصلاحيات كبيرة للحفاظ على النظام المالي الدولي .  
وبمجرد إنهاء الحرب العالمية الثانية بدأت الولايات المتحدة وبريطانيا بإعداد الخطط لاعادة اعمار النظام المالي الدولي الذي دمرته الحرب .

## الفرع الاول : خطة اللورد كينز .

كانت منطلقات كينز تتمثل في ان النظام النقدي الجديد يجب ان يكفل عدم تدخل في السياسات الداخلية للدول , الا ماكان له اثر هام في العلاقات الاقتصادية الدولية, ويشترط ان تكون تلك العلاقات متساوية في المزايا بين الدول , وان يحقق النظام المصلحة العامة لكل الدول المشاركة.

وقد ذهب كينز في مشروعه الى ان ادارة وضبط النظام الجديد يتطلبان اولاً تكوين مؤسسة دولية ذات طابع مركزي عالمي , ويكون لكل دولة مشتركة حصة تحدد مسؤوليتها في ادارة شؤون هذه المؤسسة وقد قصد كينز بتلك المؤسسة تكوين "اتحاد المقاصة الدولية" تكون مهمته كمهمة البنك المركزي في النظام النقدي المحلي.<sup>1</sup>

ثانياً خلق عملة دولية هي البانكوك لتكون هي العملة الدولية الجديدة , ويقوم اتحاد المقاصة بحفظ حساباته بها ويعد البانكوك وحدة نقدية تتحدد بقيمة وزن معين من الذهب قابلة للتعديل في اي وقت طبقاً للحاجة , ويكون حساب كل دولة في الاتحاد بهذه العملة , حيث يكون على كل دولة ان تحدد سعر صرف عملتها بالبانكوك ولا يجوز تغيير هذا السعر الا بموافقة الاتحاد.

وقد كان من اهم ملامح مشروع كينز انه رأى ان جميع الدول وخاصة بعد الحرب مباشرة في حاجة الى كميات من النقود والاحتياطات الدولية لاتتناسب بالمرّة مع كمية الذهب الموجود في العالم , لذلك يجب ان تتحدد كمية النقد الدولي على اساس حاجة التجارة الدولية وليس على اساس انتاج الذهب وتكاليفه والاحتياطي الموجود منه.<sup>2</sup>

## الفرع الثاني : مشروع هاري هوليت .

<sup>1</sup>بن ساعد عبد الرحمان ,انعكاسات الازمات المالية على استقرار النظام النقدي الدولي ,مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ( غير منشورة ) ,جامعة يوسف بن خدة ,الجزائر ,2008/2009,ص18.  
<sup>2</sup>كريمة محمد زكي ,اثر سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي ,توزيع منشأة المعارف بالإسكندرية ,ط1, 2004 ,ص19.

اما مشروع هاري هوليت فلم يكن يستهدف ايجاد سلطة دولية نقدية تحل محل السلطات النقدية المحلية , بل تصور امكانية التعاون بين هذه السلطات . وكان جوهر اقتراحه يتخلص في ان نظام النقد الدولي الجديد يجب أن يستهدف العمل على استقرار أسعار الصرف ومحاربة مختلف أشكال القيود على المدفوعات الخارجية التي تحد من حرية التجارة وحرية انتقال رؤوس الاموال والتخفيضات المستمرة في العملة .

وقد اقترح لذلك تكوين صندوق دولي لتثبيت قيمة العملات للدول الاعضاء المشتركة فيه واقترح ان تكون وحدة التعامل الدولي هي اليونيتاسوالتي ترتبط قيمتها بوزن معين من الذهب وعلى الدول ان تحدد قيمة<sup>1</sup> عملتها بالذهب او اليونيتاس وليس لها الحق في تغيير هذه القيمة الابدع موافقة أربعة أخماس أصوات الدول الأعضاء في الصندوق , وتودع الدول الاعضاء حصصا تتكون جزئيا من الذهب ومن عملاتها المحلية وبعض اذون الحكومات , كما اقترح هويت ان يكون حجم الحصة لاي دولة على أساس دخلها القومي وما في حوزتها من ذهب وعملات أجنبية , واقترح كهذا انما يعبر عن مصالح الولايات المتحدة الامريكية التي كانت تملك انذاك اكبر كمية من الذهب وتنتج اعلى دخل في العالم .

ولقد جاء قرار المؤتمرين متأثرا بالمشروع الأمريكي اكثر من تاثره بالمشروع الانجليزي وذلك بفضل ثراء امريكا وقوتها العسكرية وهكذا انتهت اجاث ومناقشات مؤتمر برينونودزبايجاد صندوق النقد الدولي اضافة الى مؤسسة مالية ثانية وهي البنك العالمي للانشاء والتعمير.<sup>2</sup>

#### الجدول رقم (1-1) الدول التي حضرت مؤتمر برينون وودز .

استراليا	الاكواتور	ايران	البيرو
بلجيكا	مصر	اسبانيا	الفيليبين
بوليفيا	وم ا	ليبيريا	بولونيا
كندا	اثيوبيا	لوكسمبورغ	بريطانيا
التشيلي	فرنسا	المكسيك	السلفادور
الصين	اليونان	زيلندا الجديدة	تشيكوسلوفاكيا
كولومبيا	غواتيمالا	نيكارغوا	افريقيا الجنوبية
كوستريكا	هايتي	النرويج	الاتحاد السوفياتي
كوبا	الهندوس	بناما	الاوروغواي
الدانمارك	الهند	البروغواي	فنزويلا
الدومينيكا	العراق	هولندا	يوغسلافيا

<sup>1</sup>كثيرة زليخة , دور صندوق النقد الدولي في حل مشكلة المديونية , مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) , جامعة محمد خيضر بسكرة 2005, 2006, ص4.

<sup>2</sup>المرجع السابق, ص5.

المصدر :بادي سعيدة ,دور المنظمات المالية الدولية في تجسيد العولمة الاقتصادية (غير منشورة ) ,جامعة محمد خيضر ,بسكرة 2013/2014,ص31.

### المطلب الثاني : مفاهيم حول صندوق النقد الدولي

على اثر الاحداث التي تعاقبت بعد الحربين وماتج عنها من اثار عجلت بضرورة عقد مؤتمر بريتن وودز ,مؤتمر تمخض عنه ظهور مؤسسة دولية عملاقة ,تمثت في صندوق النقد الدولي الى جانب توأمه البنك الدولي ,فكان بمثابة العلاج الشافي والدواء الواقي لازمات النظام النقدي الدولي .

#### الفرع الاول :تعريف صندوق النقد الدولي .

تتعدد التعاريف فيما يخص صندوق النقد الدولي الا سنتطرق لبعض هذه التعاريف :هو مؤسسة دولية تم تاسيسها عام 1944 بموجب اتفاقية بريتون وودز بامريكا باعتباره بمثابة بنك مركزي دولي او اتحاد للبنوك المركزية في بداية مناقشات تأسيسه وهو نتيجة للأوضاع الاقتصادية والنقدية الدولية المتردية التي حصلت في اقتصاديات الدول في فترة مابعدالحرب العالمية الثانية<sup>1</sup>.

صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الامم المتحدة ,وهو المؤسسة المركزية في النظام النقدي أي نظام المدفوعات الدولية واسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين الدول المختلفة . يعد صندوق النقد الدولي أهم مؤسسة دولية تعني بشؤون السياسات الاقتصادية الكلية (النقدية والمالية)فهو وكالة متخصصة تابعة للامم المتحدة ,انشتت بموجب المعاهدة الدولية عام 1945 ويقوم اساسا على فكرة ان النمو الاقتصادي القوي يعتمد بدرجة رئيسية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلية واقامة اطار مؤسسي<sup>2</sup> اساسي لاقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي وانتهاج سياسات هيكلية تتماشى مع متطلبات السوق .

يعرف صندوق النقد الدولي من اهم الوكالات المتخصصة التابعة لهيئة الامم المتحدة ,اوكلت لها مهمة الاشراف على ادارة النظام النقدي الدولي للتخفيف من اثار انظمة المدفوعات الدولية ,واسعار الصرف على المعاملات التجارية والمالية العالمية ,كما اصبح له دورا محوريا في محاولة التنبؤ بحدوث الازمات ومنع وقوعها ومساعدة الدول الاعضاء على اعتماد برامج تحت اشرافه للتقليل من سلبياتها<sup>3</sup>.

#### الفرع الثاني : اهداف صندوق النقد الدولي .

ان الاتفاقية المنشئة لصندوق النقد الدولي تتضمن الاهداف التي انشئ من اجلها صندوق النقد الدولي والتي تتمثل في<sup>4</sup> :  
-تحقيق استقرار اسعار الصرف وتجنب تبادل التخفيضات في اسعار الصرف مابين الدول ,المكان تعديل اسعار الصرف الثابتة وفقا لشروط محددة وتحت رقابة دولية وليس بمطلق حرية كل دولة .

<sup>1</sup>غازي عبد الرازق النقاش ,التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية ,دار وائل للنشر والتوزيع ,ط3 عمان ,ص 91.

<sup>2</sup>اسامة محمد ابراهيم محمد ,صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل ,دبلوم الدراسات الضريبية ,كلية الحقوق ,جامعة الاسكندرية ,بدون ذكر السنة ,ص3.

<sup>3</sup>طرش ذهبية ,دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الازمة المالية والاقتصادية العالمية ,المتقى العلمي الدولي حول :الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ,جامعة فرحات عباس ,سطيف ,ايام 20,21,اكتوبر 2009,ص2.

<sup>4</sup>حسين عوض الله زينب ,العلاقات الاقتصادية الدولية ,الفتح للطباعة والنشر ,الاسكندرية ,ط1 2003,ص157.

- لإقامة نظام متعدد الاطراف المدفوعات التجارية الجارية بين الدول الأعضاء في الصندوق والغاء القيود على الصرف التي تعيق نمو التجارة العالمية .  
كما ان هناك كذلك<sup>1</sup> :

- بموجب النظام الأساسي للصندوق كانت جميع عملات الدول الأعضاء قابلة للتحويل , ويدل تعبير قابلة (التحويل) من الناحية العملية على حرية جميع الاطراف , سواء كانوا أشخاصا طبيعيين او اعتباريين, في الحصول على , او التخلص من عملة ما في سوق الصرف , للقيام بمبادلات مالية جارية , او نتيجة للقيام بهذه المبادلات.

- التعاون مع البنك الدولي فيما يتعلق بعلاج الاختلال الهيكلية حيث ادخل صندوق النقد الدولي على عملياته في محيط السياسة الاقتصادية عمليات التكيف الهيكلي لتصحيح مسار السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل , ولذلك ركز اهتمامه منذ الثمانينات على علاج الاختلال في التوازن الهيكلي وبالتالي بدا يخصص موارد وقروض تسمى بتسهيلات التصحيح الهيكلي وقد خصصت تلك التسهيلات حديثا للبلاد المنخفضة الدخل ويمثل ذلك تداخل كبير مع اختصاصات ووظائف البنك الدولي .

- يركز صندوق النقد الدولي في معالجته في السياسات الاقتصادية الكلية على الفترة القصيرة وحيانا الفترة المتوسطة , ويطلق عليها سياسات التثبيت .

- يقوم بمراقبة النظام النقدي الدولي عموما .

### المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي .

نصت اتفاقية "بريتون وودز" على ان باب العضوية مفتوح لجميع دول العالم , شريطة المساهمة برأس مال الصندوق واتباع تعليماته وتقوم بإدارة صندوق النقد الدولي جهازين :

اولا : الاجهزة المسيرة .

مجلس المحافظين :

يعتبر هذا المجلس بمثابة السلطة التشريعية وجرت العادة ان تقوم كل دولة بتعيين محافظ ومحافظ مناوب يمثلها في مجلس المحافظين ويحتل هذا المنصب عادة وزير المالية(او الخزانة ) او محافظ البنك المركزي او احد الشخصيات البارزة في البلاد ومن اهم مهام وصلاحيات مجلس المحافظين<sup>2</sup>:

1. قبول الاعضاء الجدد وتحديد شروط عضويتهم .

2. انتخاب المديرين التنفيذيين .

3. الموافقة على تعديل عام في اسعار تبادل العملات للدول الاعضاء .

4. تحديد وتوزيع الايراد الصافي للصندوق .

5. مطالبة دولة ما عضو في الصندوق بالانسحاب من الصندوق .

<sup>1</sup>ميثم عجم ,مرجع سابق ,ص175.

<sup>1</sup>ميثم عجم "التمويل الدولي" ,دار زهران للنشر والتوزيع ,عمان ,2008,ص196,197

6. استئناف القرارات التي يصدرها مجلس المحافظين .

1- اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية.

كانت هذه اللجنة تعرف حتى عام 1999 باللجنة المؤقتة وتختص أعمالها بإصدار توجيهات على المستوى الوزاري للمجلس التنفيذي، وتتألف هذه اللجنة من 24 محافظاً من محافظي الصندوق، وتجتمع مرتين في كل عام وترفع اللجنة أعمالها وتقاريرها عن إدارة النظام النقدي الدولي إلى مجلس المحافظين،<sup>1</sup>

2- المجلس التنفيذي :

تم انتخاب أول مجلس تنفيذي في الاجتماع الافتتاحي لمجلس المحافظين المنعقد في مارس 1946، ويتكون المجلس من 24 مديراً تنفيذياً يتم انتخابهم لمدة سنتين من طرف الدول الأعضاء، 5 منهم يعينون مباشرة من قبل بلدهم ويعتبرون ممثلين بصفة دائمة عن الدول الخمس صاحبة الحصص الكبرى والتي لها حق التعيين المباشر لمدراءها التنفيذيين وهي أمريكا، اليابان، ألمانيا، فرنسا وبريطانيا أما بالنسبة لروسيا والصين والمملكة السعودية تحصلوا أيضاً على حق التعيين المباشر لمدراء الممثلة لهم في المجلس التنفيذي، أما بقية الأعضاء " فيقوم باختيارهم المحافظون الممثلون للأعضاء الآخرين على أن يراعى في ذلك توزيعهم على المناطق الجغرافية الأخرى "، بحيث يمثل كل مدير مختار من بين عدد من الدول تتجمع في مجتمعات تحكم مقدار حصة كل بلد في الصندوق ونسبة التصويت فيه .

3- المدير العام لصندوق النقد الدولي :

ينتخب من قبل أعضاء المجلس التنفيذي لمدة خمس سنوات وجرت العادة أن يكون غير أمريكي، ويقوم المدير العام برئاسة المجلس التنفيذي ويدير الأعمال اليومية للصندوق تحت إشرافه، وهو مكلف بتحقيق الانسجام بين المجلس المذكور وموظفي الصندوق وله دوره في إعداد الميزانية وتنفيذها بعد مصادقة المجلس عليها، كما يؤمن بالتنسيق بين المجلس وسائر الأعضاء والمنظمات الدولية والجهوية إضافة إلى مهامه الاستشارية والتمثيلية والتنسيقية .

ويوم بالاشرف على مختلف ادارات الصندوق سواء ذات الاختصاص الوظيفي مثل :ادارة الشؤون القانونية، وادارة شؤون النقد والصرف وادارة الاحصاء والخزينة.... الخ او ذات الاختصاص الجهوي مثل دائرة افريقيا ودائرة اسيا، ودائرة اوروبا ودائرة نصف الكرة الغربي...، او ذات الاختصاص الفني والتكويني مثل معهد صندوق النقد الدولي، ودائرة المصارف المركزية وامانة المساعدة الفنية ويمارس المدير العام وظائفه تحت اشراف المجلس التنفيذي وبمساعدة ثلاث نواب له<sup>12</sup>.

ثانياً: الاجهزة الاستشارية :

1- مجموعة الخبراء المتخصصين في الصندوق : يقوم مدير الصندوق ونائبه بتعيين مجموعة الخبراء والمتخصصين بتحليل

المسائل المالية والنقدية، ومراقبة تطور الوضع الاقتصادي الدولي، واعداد الدراسات الخاصة بالوضع الاقتصادي للدولة التي ترغب في الاستفادة من الموارد المالية اللازمة للحكومات المدنية، بهدف اعانتها على تخطي المصاعب التي تواجهها .

<sup>1</sup>عبد الكريم جابر العيسوي، التمويل الدولي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص97..

ومهمة هذه المجموعة هي مساعدة المدراء التنفيذيين في عملية اتخاذ القرار على اسس علمية سلمية, واعضاء هذه المجموعة هم في الغالب من ابناء نفس الدولة التي ينتمي اليها المدير التنفيذي, وهكذا تمهينالدول الكبرى على عملية تعيين الخبراء في الصندوق<sup>1</sup>.

2- موظفو الصندوق: يضم الصندوق مجموعة من الموظفين المدنيين الدوليين, ويبلغ عددهم حاليا نحو 2800 موظف ينتمون الى (133) دولة: وتنص مواد الاتفاقية في الصندوق على ان يتمتع موظفوه باعلى درجات الكفاءة والخبرة الفنية, وان تراعي في تعيينهم اعتبارات التنوع في عضوية الصندوق, وتبعاً لذلك بشكل الاقتصاديون ثلثي الموظفين تقريبا .

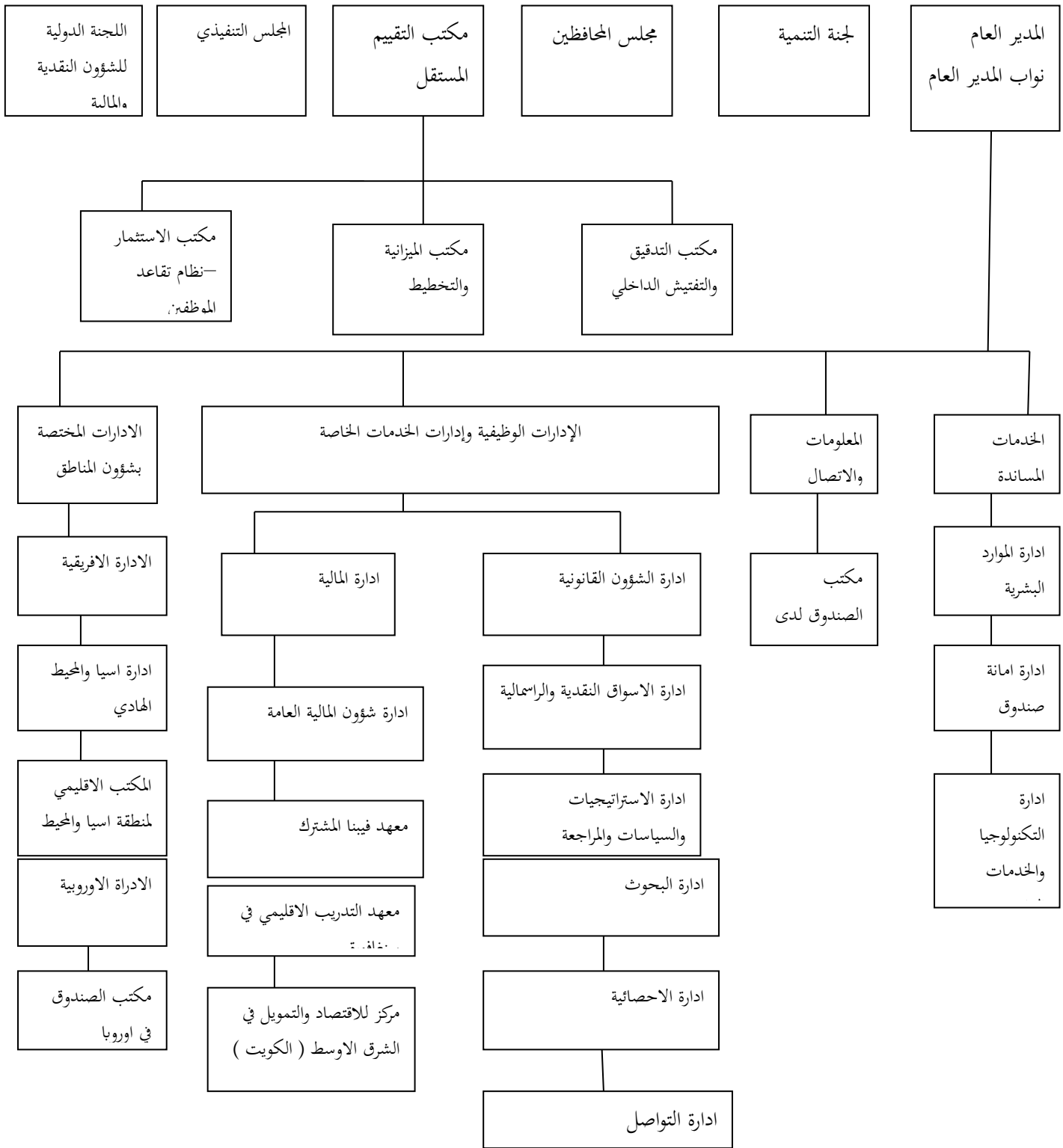
3- اللجنة المؤقتة: تتكون هذه اللجنة من 24 محافظاً من محافظي صندوق النقد الدولي, وتجتمع مرتين في السنة, وترفع تقاريرها عن ادارة النظام النقدي العالمي وعن الاقتراحات الخاصة بتعديل اتفاقية الصندوق الى مجلس المحافظين .

4- لجنة التنمية: تتالف هذه اللجنة من 24 عضواً من محافظي الصندوق او البنك الدولي للانشاء والتعمير, وترفع تقاريرها المتعلقة بمشاكل التنمية في البلدان النامية الى مجلس محافظي الصندوق<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup>ميثم العجم, التمويل الدولي, دار زهران للنشر والتوزيع, عمان, 2013, ص192.  
<sup>2</sup>علي عبد الفتاح ابو شرار, نظريات وسياسات -دار المسيرة للنشر والتوزيع, عمان, 2007, ص468.

الشكل (1-2) الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي .



## المبحث الثاني: سيرورة عمل صندوق النقد الدولي .

لم تكن غاية انشاء الصندوق النقد الدولي في بداية الامر تنمية اقتصاديات الدول الفقيرة بل كان اهتمامه الرئيسي مساعدة الدول الاوروبية التي كانت تعاني من عجز موازين مدفوعاتها عقب الحرب العالمية الثانية ,ولكن في ظل التغيرات السياسية والاقتصادية التي واجهت العالم دعت الصندوق الى الاهتمام بمشكلات الدول النامية عن طريق تقديم القروض .

### المطلب الاول :وظائف صندوق النقد الدولي .

بالاضافة الى اهداف صندوق النقد الدولي السالفة الذكر ولكي يستطيع ان يحقق هذه الاهداف فانه يقوم بمايلي<sup>42</sup>:

-تدعيم استقرار اسعار الصرف ومنع لجوء الدول الى التنافس على تخفيض قيم عملاتها .

-اقامة نظام للمدفوعات متعدد الاطراف والتخلص من قيود الصرف التي تحول دون نمو وتنشيط التجارة الدولية .  
اضافة الى<sup>43</sup>:

- تعزيز التعاون النقدي الدولي من خلال المشورة التي يقدمها الصندوق للدول الاعضاء في مجال رسم السياسات الاقتصادية بين الدول وتنسيق السياسات بين الدول الصناعية الكبرى .

-تقديم التسهيلات الائتمانية للدول الاعضاء لتصحيح الاختلال في ميزان مدفوعاتها .

### المطلب الثاني :موارد صندوق النقد الدولي .

يستمد صندوق النقد الدولي موارده باستعمال عدة طرق يتمثل اهمها فيما يلي :

\*يحصل صندوق النقد الدولي على موارده المالية اساسا من اكتتاب حصص الاعضاء فيه ,ويمكن ان يلجا ايضا للاقتراض لحماية العملات الرئيسية وقد تكون نادي باريس في جانفي 1961 لهذا الغرض بمقتضى اتفاقية تضع بمقتضاها دول النادي 6مليار دولار للمساعدة اي من العملات هذه الدول ,وقد يلجا للاقتراض ايضا لتدعيم موارده وزيادة قدرته على منح التسهيلات المختلفة التي يمنحها وتحدد حصة كل عضو في راسمال الصندوق حقوقه في السحب على موارد الصندوق , كما تحدد ايضا مجموع الاصوات التي بجوزة العضو وبالتالي تتحدد قوته التصويتية ومن ثم قوته في ادارة الصندوق<sup>44</sup> .

ويتم ايداع الدولة لحصتها في الصندوق اما فيه هو نفسه واما في البنوك الاربعة التي حددها الصندوق لايداع موارده فيها ,وهي بنك فرنسا وبنك إنجلترا والبنك الاحتياطي الفدرالي بنيويورك والبنك الاحتياطي الفيدرالي للهند<sup>45</sup> .

\*اضافة الى حصول الصندوق على موارد اضافية مصادرها غالبا الجهات الرسمية المتمثلة بالحكومات والمصاريف المركزية وبنك التسويات الدولية وتكون بالشكل التالي :

### 1\*الاتفاقية العامة للاقتراض :

انشئت في عام 1962 التي نص على موافقة احدى عشرة دولة اومصارفها المركزية لمنح الاعتمادات وهي كل من :بلجيكا , كندا ,فرنسا ,ايطاليا ,هولاندا ,بريطانيا ,الولايات المتحدة الامريكية ,المصرف المركزي الالماني ,المصرف المركزي السويدي ,المصرف المركزي السويسري ,وبدات هذه الدول استعدادها بصورة مجتمعة في البداية توفير مامقداره 6.4مليار وحدة سحب

<sup>42</sup> عادل احمد حشيش ,مجدي محمود شهاب ,العلاقات الدولية منخل لدراسة المبادئ الاساسية الحاكمة للاقتصاد الدولي بمراعات التطورات المستجدة الناتجة عن تنامي مظاهر العولمة في نطاقه ,دار الجامعة الجديدة ,2005,ص259.

<sup>43</sup> موسي سعيد مطر ,شفيق نوري موسى ,ياسر المومني ,التمويل الدولي ,دار الصفاء للنشر والتوزيع ,عمان ,2008,ص171.

<sup>44</sup> احمد حسين ,محمود شهاب ,مرجع سابق ,ص260.

<sup>45</sup> حسين عوض الله زينب ,الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا ,دار الجامعة الجديدة للنشر ,الاسكندرية ,1999,ص159.

خاصة من غير حصصها في الصندوق وذلك عام 1964م, وبعد عدة مراجعات لهذه الاتفاقية كان اخرها مدة خمس سنوات اخرى ابتداء من كانون الاول 1998 اصبحت فيما بعد ترتيبا دائما, وعلى عكس ماتوقع منها وبلغ مجموع الاعتمادات المفتوحة من هذه الاتفاقيات 17مليار وحدة سحب خاصة .

لقد كان سبب الذي يقف وراء الاتفاقيات العامة للاقتراض المشاكل الخطرة التي واجهت النظام النقدي الدولي التي ظهرت في منتصف عام 1982م مع ازمة الدين في المكسيك والبرازيل, وعقد على اثرها الصندوق ترتيبات اقتراض اخرى عام 1984م مع كل من مؤسسة النقد السعودية وبنك التسويات الدولية واليابان والبنك الوطني البلجيكي لتوفير مبالغ قدرها 6مليار دولار وحدة سحب لتمويل مسحوبات الاعضاء في ظل سياسات الاقتراض الموسع التي اقامها الصندوق عام 1981.

كذلك وفر الاتفاق العام للاقتراض مع السعودية مبلغ 1.5 مليار وحدة سحب خاصة خلال المدة 1974, 1984. 2\*الاتفاقيات الجديدة للاقتراض :

هذه الاتفاقية حصلت في عام 1997وبموجبها اتفقت 25 لة مشاركة على هبة الاستعداد للاقتراض الصندوق مبلغ قدره 34 مليار من وحدات السحب الخاصة, ان خلاصة ذلك جعلت الصندوق يمتلك القدرة على استخدام الاعتمادات التي توفرها هذه الاتفاقيات لتمويل المعاملات النقدية التي تحصل بينه وبين المشاركين في الاتفاق العام للاقتراض اذا كانت هذه المعاملة ضرورية لتجنب او مواجهة اي ضرر يلحق بالنظام النقدي الدولي <sup>46</sup>.

\*وحدة حقوق السحب الخاصة التي تعرف احيانا باسم الذهب الورقويهي عبارة عن نقود دولية يصدرها صندوق النقد الدولي لدعم الاحتياطات الدولية الاخرى التي اصبحت غير كافية لتمويل التجارة الدولية وتمتاز بالخصائص التالية: <sup>47</sup>  
\* لها قيمة ثابتة ولا تمثل التزاما علي اي من الدول الاعضاء .

\*اعتبرت منذ عام 1975مقياسا للقيمة ويتم تقويم حسابات الصندوق كافة بها .

\*تستخدم من قبل الدول لتسديد ديونها الى الدول الاخرى .

\*يزيد اصدار حقوق السحب الخاصة عرض النقد الدولي .

اضافة الى: <sup>48</sup>

\* لاتستخدم حقوق السحب الخاصة في المعاملات بين الاطراف ذات الصفة الخاصة, ولايجوز حيازتها الا من قبل

الحكومات ومجموعة محدودة من المؤسسات الرسمية التي لها صلاحية المصارف المركزية عند الضرورية .

\* الصفات المالية بين الاعضاء يجب ان تقتصر على تبادل حقوق السحب الخاصة مقابل العملة ولايجوز استعمال حقوق

السحب في غير ذلك من الصفات التي تستخدم فيها على المستوى المحلي والاحتياطات على المستوى الدولي هذه السمة

الغيت ايضا مع الزمن , بعد ان كسبت حقوق السحب الخاصة ثقة المؤسسات النقدية والمالية في العالم .

\*يحق للصندوق الحصول على حقوق السحب الخاصة, من خلال الحساب العام وبامكانه حيازة وتقديم حقوق السحب

مقابل حصوله على عملات نقدية معينة .

<sup>46</sup>بادي سعيدة, دور المنظمات الدولية في تجسيد العولمة الاقتصادية (غير منشورة), جامعة محمد خيضر, بسكرة, 2013/2014, ص41, 42.

<sup>47</sup>شقيري نوري موسي, وآخرون, المؤسسات المالية المحلية والدولية, دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة, عمان, 2009, ص308.

<sup>48</sup>ميثم عجم, مرجع سابق, ص238, 239.

\* تستخدم حقوق السحب الخاصة في تمويل العجز في ميزان المدفوعات, وليس لتغيير مكونات احتياطي الدولة وهذه السمة الغيت ايضا مع مرور الزمن اذا اصبحت حقوق السحب الخاصة من اهم اصول العملة المصدرة لكثير من دول العالم .  
\*تعتبر حقوق السحب الخاصة وسيلة دفع دولة مكتملة للاحتياجات الاخرى .

\*الاقتراض الخارجي ويمثل احد المصادر لتغذية موارد الصندوق, يملك هذا الاخير صلاحية واسعة فيما يخص لجوئه للاقتراض من الخارج لتكملة موارده العادية عند عدم كفاية هذه الاخيرة وحاجتها الماسة للسيولة فهو الذي يحدد جهة الاقتراض وحجم المبالغ المقرضة ومدى حاجته الى القروض كما له الحق في التعاقد مع الحكومات او المصارف المركزية او حتى القطاع الخاص .

وفي الغالب يقتصر اقتراض صندوق النقد الدولي على المصادر الرسمية كالوزارات المالية والمصارف المركزية ومصرف التسويات الدولية وذلك لتفادي حدوث اي خلل في النظام النقدي الدولي وفق ماتنص عليه الاتفاقية العامة للاقتراض<sup>49</sup>.

### المطلب الثالث :ادوات عمل صندوق النقد الدولي.

يسعى صندوق النقد الدولي لتحقيق غاياته باستخدام اليات ووسائل مختلفة تتمثل بالاتي<sup>50</sup>:

-الرقابة والاشراف والارشاد :فيراقد الصندوق السياسات الاقتصادية والمالية للبلدان الاعضاء ويرصد الاقتصادات القطرية والاقليمية والعالمية لتقييم ما اذا كانت السياسات متسقة مع مصالح المجتمع الدولي وليس مع المصالح الخاصة للبلدان المعنية فحسب .

-تقديم المساعدات الفنية للدول الاعضاء كوزلك من خلال تنظيم الدورات التدريبية للمسؤولين في الحكومات والبنوك المركزية في الدول الاعضاء والزيارات الميدانية لخبراته الى البلدان الاعضاء وعقد اللقاءات والمشاورات مع المسؤولين والمعنيين لدى الدول الاعضاء.

-تقديم المساعدات المالية للدول الاعضاء :وذلك بتوفير التمويل المؤقت للدول الاعضاء لمساعدتها في حل مشكلاتها المتعلقة بموازن مدفوعاتها ,او لدعم سياساتها التصحيحية والاصلاحية الهيكلية ,ويؤكد الصندوق بانه ليس بنكا تنمويا او وكالة للمعونة وان الية الاقتراض التي يستخدمها اما هي اداة لمعالجة مشكلات اقتصادية لدولة الاعضاء سعيا وراء تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي بشكل عام ,ولذا فان قروض الصندوق تتسم بعدد من الخصائص منها:

1-تقدم القروض للدول الاعضاء لمساعدتها على حل مشكلا ميزان المدفوعات وتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار وليس من اجل تمويل مشاريع او انشطة بعينها .

2-هي قروض مشروطة بتبني البلد العضو تطبيق سياسات اقتصادية تنطوي على التزامات معينة ,وتصرف على مراحل مرتبطة بتنفيذ البلد العضو هذه الالتزامات .

3-يختلف سعر الفائدة على القروض باختلاف البلد المقترض.

### المبحث الثالث :الية عمل صندوق النقد الدولي .

<sup>49</sup>دحو سهيلة ,مرجع سابق ,ص 28,41.

<sup>50</sup>مها رياض عمر عبد الله ,تقويم اداء صندوق النقد الدولي في الازمة المالية العالمية,المؤتمر العلمي الدولي ,حول :الازمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي اسلامي ,عمان ,1-2كانون الاول ديسمبر 2010,ص3.

ظهر صندوق النقد الدولي اساسا ليخدم استقرار النظام المالي العالمي وتدعيم النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية ,ومن خلال هذا المبحث سوف نحاول التركيز على اليات عمل صندوق النقد الدولي من اجل تحقيق اهدافه .

### المطلب الاول :مكانة الشرطية ضمن اية عمل الصندوق.

سوف نركز من خلال هذا المطلب على الشرطية في محتوى عمل صندوق النقد الدولي .

### الفرع الاول :مفهوم الشرطية .

الشرطية او المشروطة هي مجموع الشروط التي يستوجب توفرها للحصول على قرض من الصندوق ,-اصبحت تمثل اهم النقاشات التي تثار حول الصندوق في الوقت الحالي -كونها اصبحت تعتبر في نظر الكثيرين انها السبيل على تكريس الفكر الليبرالي على دول العالم ,رغم ان صندوق النقد الدولي في كثير من المناسبات وعلى لسان مديريةه العامين الذين تداولوا على ادارته ومستشاريه ومديرية التنفيذيين يحاولون مرارا ان يوضحوا ان وضع حزمة من الشروط للحصول على قرض من الصندوق هو اجراء يدعم حق الصندوق في استعادة قروضه من خلال تقوية المركز المالي للبلد المدين وايضا خدمة لمصلحة هذا الاخير للخروج من الازمة التي يعيشها .

وصندوق النقد الدولي يبرر شرطيته بمايلي :

\* يؤكد مناصرو سياسة الصندوق بان وضع جملة من الشروط ,ليس بالبدعة بل هي اجراء متاصل في المعاملات المالية بين الدائنين والمدنين ,فعادة مايطلب الدائنون ضمانات من المدنين لضمان استرداد قروضهم .

\* الحد من الائتمان المحلي ,رفع الضرائب ورفع الدعم وهي اجراءات يمكن لها ان تساعد على توازن الميزانية العامة وتخدم الموقف المالي للبلد المدين .

\* اما اهمية الشرطية للبلد تتمثل بالدرجة الاولى في ضمان استمرار حصوله على التمويل من الصندوق ,اذ ان القروض عادة ما تصرف على دفعات وفي حالة عدم احتلام هذه الشروط فان الصندوق يتوقف عن التمويل<sup>51</sup>.

### الفرع الثاني :توافق واشنطن .

في عام 1989 صاغ الاقتصادي "جون ويليسون" نائب رئيس البنك الدولي ماعرف بتوافق واشنطن وهو مجموعة السياسات والتوصيات والمبادئ التوجيهية التي تم التوصل اليها بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وحكومة الولايات المتحدة الامريكية ,ومقر هذه الاطراف الثلاثة العاصمة الامريكية واشنطن , كما يحتوي على مجموعة من الاتفاقات غير الرسمية ,عقدت طيلة الثمانينات والتسعينات بين الشركات الرئيسية العابرة للقارات وبنوك وول ستريت ,وبنك الاحتياطي الفدرالي الامريكي والمنظمات المالية الدولية ,البنك الدولي ,وصندوق النقد الدولي<sup>52</sup> .

1- نشأة توافق واشنطن.

بالرجوع الى حقبة السبعينات , حينما ادلعت الازمة الاقتصادية في المنظومة الراسمالية وانحلت بذلك سنوات الازدهار لعالم مابعد الحرب (1945-1971) حيث كانت تلك الازمة تختلف عن الازمات الدورية العادية من كونها ذات طابع هيكلية طويل المدى ,وذلك بسبب سرعة حلقة الثورة العلمية والتكنولوجية وما احدثته من تغيرات في قوى الانتاج ,وقد عبرت تلك

<sup>51</sup>Jeffrey d.sachs.conditionality.dept relief.(the developing country deptcrisis (.ED.university of harvard.1989.p258

<sup>52</sup>العولمة وتطورات العالم المعاصر ,تحت الرابط:

www.elhewar.org/debat/show.art.aspqauid consulter le 10/03/2014

الازمة عن نفسها كازمة تراكم راس المال سواء على الصعيد المحلي (حيث تدهورت معدلات الريح وارتفاع البطالة والتضخم  
(وعلى الصعيد العالمي (انتهيار عصر ثبات اسعار الصرف واضطراب اسواق النقد الدولية ,ازمة اسعار النفط,الاضطرابات  
الحادة في علاقات العجز والفائض بين الدول).

2-مبادئ توافق واشنطن :

صاغ "جون ويليمسون" التوافق "ومبادئه الاساسية بزعم انها تطبق على اي فترة تاريخية واي اقتصاد ,واي قارة وتتمثل هذه  
المبادئ فيما يلي :

-الحد من عجز الميزانية .

-خلق شفافية الاسواق فينبغي ان تمنع اعانات الدولة للاعوان الاقتصاديين .

-تشجيع تنمية القطاعات الاقتصادية القادرة على تصدير منتجاتها .

- تشجيع تحرير المبادلات باسرع الوسائل الممكنة ,بهدف تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 10%كل سنة.

-تعزيز حماية الملكية الخاصة .

**الفرع الثالث :محتوى الشرطية في عمل الصندوق .**

تحل الشروط التي يفرضها الصندوق ضمن اليات التي تفتقر اليها الدول الطالبة للتمويل ,ويمكن طرحها بشكل مفصل كالتالي

اصلاح الهيكل الضريبي للدول وذلك خدمة للموازنة العامة من خلال رفع بعض انواع الضرائب خاصة الضرائب غير المباشرة

على السلع الكمالية .

-التقشف في الانفاق العام وتخفيف العبء على الموازنة العامة يعتبر ايضا من اهم شروط الصندوق .

- تحرير التجارة والغاء تحديد الاسعار .

-اصلاح نظم اسعار الصرف بحيث تسير نحو اعتماد قيمة حقيقية للعملة .

**المطلب الثاني :التسهيلات التمويلية المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي.**

انطلاقا من اهداف الصندوق التي سبق الاشارة اليها ,فان معظم الانشطة التي يقوم بها تنحصر في المجالين النقدي والمالي

,وتعد التسهيلات التي يقدمها في هذين المجالين احد العوامل العامة التي تسهم في تعزيز قدرة اعضائه على خدمة مدفوعا تم

الخارجية قصيرة الاجل .

**الفرع الاول :انواع القروض والتسهيلات التي يمنحها صندوق النقد الدولي .**

- 1- اتفاقيات الاستعداد الائتماني: انشأت في عام 1952 وتمثل هذه الاتفاقيات جوهر سياسات الاقراض في الصندوق ويعتبر اتفاق الاستعداد الائتماني بمثابة تأكيد للبلد العضو بانه يستطيع السحب من موارد الصندوق الى حد معين على مدى فترة تتراوح بين 12 و18 شهرا وبحد اقصى قانوني مدته ثلاث سنوات لمعالجة ما يواجهه من مشكلات قصيرة الاجل في ميزان المدفوعات .
- 2- مساعدات الطوارئ: استحدثت مساعدات الطوارئ في عام 1962 لمساعدة البلدان في مواجهة مشكلات ميزان المدفوعات الناشئة عن الكوارث الطبيعية المفاجئة التي لا يمكن التنبؤ بها .
- 3- تسهيل الصندوق الممدد: أنشئ عام 1974, يعتبر الدعم الذي يقدمه الصندوق للبلدان الاعضاء طبقا لتسهيل الصندوق الممدد بمثابة تأكيد البلد العضو بانه يستطيع السحب من موارد الصندوق الى حد معين ,وعلى مدى فترة تتراوح بين ثلاث الى اربع سنوات في العادة ,لمساعدته في معالجة المشكلات الاقتصادية الهيكلية التي تتسبب في ايجاد مواطن ضعف خطيرة في ميزان مدفوعاته , وعلى ان يقوم بسداد هذه التسهيلات خلال فترة زمنية تستغرق من 5 الى 10 سنوات .
- 4- التسهيلات البترولية: قام الصندوق بتنظيمها في عام 1974 نتيجة للارتفاع الشديد في اسعار البترول ومنتجاته والذي ادى الى اصابة موازين المدفوعات في العديد من البلدان المستوردة للنفط بالعجز ,وقد ارتكز الصندوق في تمويل ذلك على الاقتراض من الدول الصناعية والبترولية .
- 5- التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي: انشأ هذا التسهيل في مارس 1986 لتقديم المساعدة للبلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من اختلالات في ميزان المدفوعات بشروط مميزة بحيث يبلغ سعر الفائدة على تلك القروض 0.5% ويسدد الالتزام على اقساط عشرة متساوية كل نصف سنة خلال فترة تتراوح بين خمس سنوات وعشر سنوات .
- 6- التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي: يقدم صندوق النقد الدولي تسهيلات تمويلية للبلدان الاشد فقرا التي تلتزم وتعمل على تنفيذ برامج لتصحيح الاختلالات الهيكلية بغية تحسين وضعية ميزان المدفوعات .
- 7- تسهيل الاحتياطي التكميلي: هو تسهيل يوفر تمويلا اضافيا قصير الاجل للبلدان الاعضاء التي تعاني صعوبة استثنائية في ميزان المدفوعات نتيجة لفقدان ثقة السوق بشكل مفاجئ ومثير للاضطراب تتمثل مظاهره في تدفق رؤوس

الاموال الى الخارج ويتضمن سعر الفائدة على القروض بموجب تسهيل الاحتياطي التكميلي رسماً اضافياً يضاف الى سعر الفائدة العادي على قروض الصندوق .

8- خطوط الائتمان الطارئ: هي خطوط دفاع وقائية تمكن البلدان الاعضاء القائمة بتطبيق سياسات اقتصادية قوية من الحصول على تمويل من صندوق النقد الدولي على اساس قصير الجمل عندما تواجه فقدان ثقة الاسواق على نحو مفاجئ ومثير للاضطراب بسبب امتداد عدوى المصاعب الالية من بلدان اخرى .

9- تسهيلات التمويل التعويضي: يقدم صندوق النقد الدولي هذا النوع من التسهيلات للدولة النامية المصدرة للموارد الالية كتعويض لها عن التقلبات الحادة في اسعار صادراتها من المواد الالية نتيجة ظروف خارجة عن ارادتها .

### الفرع الثاني: مزايا التسهيلات الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي .

تتلخص اهم سمات الاقراض والتسهيلات المقدمة من طرف الصندوق فيما يلي<sup>53</sup>:

- صندوق النقد الدولي ليس وكالة للمعونة او بنكا للتنمية .

- قروض الصندوق مؤقتة .

- سداد قروض الصندوق من الاولويات المفروضة على البلد المقترض , حيث يفرض الصندوق اجراءات صارمة حول

مستحقات الدفع ليكون هو من اوائل المقرضين الذين تسدد قروضهم.

-قروض الصندوق مشروطة بالسياسات , بمعنى ان البلد المقترض لا بد ان يعتمد سياسات تعمل على تصحيح مشكلة ميزان

المدفوعات .

### المطلب الثالث: صندوق النقد الدولي واصلاح الاختلالات الاقتصادية .

تعرض معظم الدول لاختلالات اقتصادية متفاوتة الحدة من بلد لآخر ,ومن اجل تصحيح هذه الاختلالات يستعمل

الصندوق برامج متنوعة لتصحيح اختلالات الدول الاعضاء.

### الفرع الاول :ادوات صندوق النقد الدولي في اصلاح الاختلالات الاقتصادية .

<sup>53</sup>مضاني محمد ,مرجع سبق ذكره ,ص: 191.

تتمثل اهم ادوات صندوق النقد الدولي في سياسته وبرامجه المتنوعة التي يهدف من خلالها الى تحقيق اهدافه المذكورة سابقا ويمكننا طرح اهم السياسات كالتالي<sup>54</sup>:

- 1- برامج الاستقرار الاقتصادي :تهتم بعلاج المشاكل الاقتصادية قصيرة الاجل مثل مشكلة التضخم ورصيد الاحتياطات النقدية وكذلك هروب راس المال الوطني الى الخارج.....وعادة ما يتم التركيز على سياسات جانب الطلب الكلي سالفه الذكر لمواجهة تلك المشاكل .
- 2- برامج التصحيح الهيكلي :تتصرف الى مواجهة الاختلالات التي تعترض مواصلة النمو في الاجل الطويل مثل:النحرف في حوافز الانتاج ,ارقابة والقيود ,الرسوم الجمركية الباهظة ,وكذلك القيود المفروضة على التجارة الخارجية ,وتتولى سياسات جانب العرض القضاء على هذه الاختلالات .

#### الفرع الثاني:اساليب تدخل الصندوق في اصلاح الاختلالات الاقتصادية .

يمكننا ادراج سياستين على سبيل المثال لاعلى سبيل الحصر من اجل اخذ نظرة حول طريقة تدخل الصندوق واساليبه في توجيه السياسات في البلدان التي تعاني من اختلالات اقتصادية<sup>55</sup>.

#### 1- السياسات الموجهة للتاثير على صافي مدخرات القطاع الخاص :

- تسعى هذه السياسات الى تدعيم قدرة المستثمر في قطاع الاعمال المحلي والاجنبي على تكوين المدخرات وحفز ميله للاستثمار بما يؤدي الى تحسين معدلات الاداء الاقتصادي الكلي من خلال زيادة العرض الاجمالي لعوامل الانتاج وزيادة الانتاج المحلي ,ويمكن حصر اهم السياسات المالية والنقدية المقترحة في هذا الصدد في :
- تخفيض الضرائب على الدول وعوائد رؤوس الاموال المستثمرة في قطاع الاعمال الخاص.
  - تقديم تيسيرات جمركية ملموسة على الواردات الاستثمارية والوسيطية للمشروعات الجديدة بغرض تخفيض تكلفة الانتاج وتعظيم معدلات العائد على الاستثمار فيه .

<sup>54</sup>ين منصور نجيم ,مرجع سبق ذكره ,ص87,86.

<sup>55</sup>المرجع السابق ,ص87.

-الغاء الرقابة والتدخل الحكومي في مجال تسعير منتجات القطاع الخاص وترك اليات السوق تحدد هذه الاسعار علاوة على رفع معدلات العائد على الاستثمار .

-الغاء الرقابة والتدخل الحكومي في مجال تسعير منتجات القطاع الخاص .

## 2-السياسات الموجهة للتاثير على العجز المالي للحكومة :

وهي تستهدف خفض الانفاق العام وزيادة الايرادات العامة وحيث تتلخص الاجراءات فيمايلي :

-اجراءات تخفيضات ملموسة في بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي ,وبصفة خاصة بند الدعم الخاص باسعار السلع الضرورية.

-تجنب الدعم الاقتصادي الممنوح للوحدات الاقتصادية التي تحقق خسائر ,ضخمة في نطاق القطاع العام ,ويتم ذلك بتصفية تلك الوحدات من خلال عملية الخوصصة .

-ابتعاد الدولة عن الاقتحام في المجالات الاستثمارية التي تنافس القطاع الخاص المحلي والاجني او المشترك ,وحصر دور

الاستثمار في تدعيم مشروعات البنية الاساسية ,اما الاجراءات المقترحة في مجال زيادة الايرادات العامة والايادات الضريبية بصفة خاصة ..

## خلاصة الفصل الثاني:

عرف النظام النقدي الدولي تداول عدة انظمة انطلاقا من نظام قاعدة الذهب وصولا الى النظام النقدي الحالي الذي يتميز بكونه نظام تعويم مدار لاسعار الصرف ,وخلال تداول هذه الانظمة وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تم تبني نظام نقدي بإيعاز من الولايات المتحدة الامريكية بما يسمى بنظام بريتن وودز ,خلال هذا النظام تم اعطاء الدولار الدور القيادي في النظام النقدي الدولي , كما تم انشاء ولاول مرة هيئات مالية دولية من بينها كان صندوق النقد الدولي الذي كان الهدف منه تحقيق الاستقرار في اسعار الصرف ومساعدة الدول الاعضاء التيتعاني من اختلالات في موازين مدفوعاتها . لكن ومع تبني نظام نقدي دولي يعتمد على تعويم اسعار الصرف , ادى ذلك الى تهميش دوره اذ ان الهدف الذي وجد من اجله يمكن تطبيقه فقط في نظام سعر الصرف الثابت . وخلال تكرار الازمات المالية التي راحت تهمز استقرار النظام النقدي الدولي اسندت لصندوق النقد الدولي مهام جديدة على اثرها اصبح بإمكانه التدخل لمواجهة الازمات المالية المتتالية على هذا النظام .

## الفصل الثالث :

تقييم دور صندوق النقد الدولي في معالجة الازمة المالية العالمية

## تمهيد الفصل الثالث :

شكل تكرار الأزمات المالية ظاهرة مثيرة للقلق و الاهتمام ويرجع ذلك إلى آثارها السلبية الحادة و الخطيرة التي تهدد الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول المعنية، حيث تشير تقارير صندوق النقد الدولي إلى أنه خلال الفترة 1980-1999 تعرض أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في الصندوق إلى أزمات مالية و اضطرابات مصرفية حادة، كما أن وتيرة تلك الأزمات تكررت وتلاحقت عالميا، فشملت دول شرق آسيا وروسيا و البرازيل و الأرجنتين والمكسيك وبقية دول أمريكا اللاتينية وقد تدخل صندوق النقد الدولي كونه هيئة دولية لمعالجة هذه الأزمات واقترح عدة سياسات وبرامج لتفادي الأزمات المالية . وسيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تتناول مايلي:

المبحث الأول : تقييم دور صندوق النقد الدولي.

المبحث الثاني: أهم الأزمات المالية العالمية

المبحث الثالث : مساهمة صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمة العالمية

## الفصل الثالث

### المبحث الأول: تقييم دور صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي أي نظام المدفوعات الدولية و أسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين مختلف البلدان. و يستهدف صندوق النقد الدولي منع وقوع الأزمات في النظام عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة، كما أنه يمكن أن يستفيد من موارده الأعضاء الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات في ميزان المدفوعات.

### المطلب الأول: دور صندوق النقد الدولي

يلعب صندوق النقد الدولي دورا كبيرا في إدارة الأزمات وإعادة التوازن لميزان المدفوعات. وقد انعكس ذلك على الدول المستفيدة من برامجه .

### الفرع الأول: دوره في تنمية اقتصاديات الدول النامية.

رغم أن سياسات الصندوق مع الدول النامية تعسفية إلا أن له بعض الوقفات البسيطة وان كانت لا تذكر بالنسبة للدول النامية، ألا ومنها أن بتضافر جهود الصندوق والعديد من المؤسسات الأخرى كانت موافقة 189 من قادة العالم في عام 2000 علي الأهداف التي تدعو إلي خفض عدد ممن يعيشون على أقل من دولار أمريكي واحد يوميا للفرد الى النصف في الفترة بين 1990، 2015 وتحقيق التعليم الابتدائي الشامل، وخفض نسبة الوفيات بين الرضع والأمهات، وضمان تحقيق الاستدامة البيئية.

وفضل الأداء القوي للنمو وتحسين السياسات الذي شهدته البلدان الفقيرة تمكن أكثر من 34 مليون طفل من الحصول على فرصة الالتحاق بالتعليم الابتدائي وإكماله مند عام 2000، إضافة لتطعيم ما يزيد عن 550 مليون طفل ضد الحصبة<sup>56</sup>.

وترتبط سياسات وبرامج المواءمة الاقتصادية في الدول النامية من طرف الصندوق بتحقيق العديد من الأهداف أهمها:

1. خفض معدلات عجز الموازنة العامة للدولة.
2. تحجيم العجز في ميزان المدفوعات وحصره في أضيق الحدود الممكنة.
3. تخفيض معدلات التضخم بما يضمن الحفاظ على مستوى معيشة مناسب للغالبية العظمى للسكان.
4. السعي إلى حفز الطاقة الإنتاجية وتحسين تخصيص الموارد الاقتصادية.

<sup>56</sup>اسامة محمد ابراهيم، صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل، مرجع سابق ص20.

5. ترشيد برامج الاستثمار العام ورفع إنتاجها.

### الفرع الثاني: دوره في تنمية اقتصاديات الدول المتقدمة.

صندوق النقد الدولي تم إنشاؤه إبان الحرب العالمية الثانية بهدف إعادة بناء أوروبا، فالصندوق تم إنشاؤه من أجل تنمية اقتصاديات الدول المتقدمة ومساعدتها على القيام باقتصادها بعد تدهور اقتصاد الدول المتقدمة خلال الحرب العالمية الثانية، وبالتالي الدول المتقدمة هي المستفيد الأول منه فهو مسخر لخدمة الدول المتقدمة فقط دون النظر لغيرها من الدول النامية أو المتخلفة وبالنظر إلي حصص الدول في الصندوق نجد أن نسبة حصص خمس دول تمثل نحو 38% من مجموع حصص الدول الأعضاء البالغة 188 دولة وهذه الدول هي الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، اليابان، بريطانيا، وفرنسا وهذا يفسر سبب هيمنة الدول الصناعية الغربية علي سياسات الصندوق ويفسر التزامه بالفكر الاقتصادي الرأسمالي.<sup>57</sup>

### المطلب الثاني: إيجابيات وسلبيات صندوق النقد الدولي

رغم الدور الفعال والايجابي الذي قام به صندوق النقد الدولي فإن سياسته تشوبها العديد من المشاكل التي تعوق عمله كمؤسسة تعاونية هدفها تنمية الاقتصاد الدولي ولذلك وكان لا بد من الاقتراحات التي تحسن من عمل الصندوق وتضع سياسته علي المسار الصحيح ولذلك سوف تتناول السلبيات للصندوق.

### الفرع الأول: إيجابيات صندوق النقد الدولي.

حقق الصندوق من خلال عمله وسياسته الكثير من الآثار الإيجابية كما يري البعض ومنها:<sup>58</sup>

1. مساعدة الدول الأعضاء في معالجة المشكلات التي تعترضها والخاصة باختلال موازين مدفوعاتها وبشكل خاص منها الاختلالات في موازين مدفوعات الدول المتقدمة ذات الطبيعة المؤقتة قصيرة الأجل.
2. الإسهام في علاج العديد من الأزمات المالية التي اعترضت العديد من الدول وبصورة خاصة تلك التي حصلت في الأسواق المالية والنقدية وفي عمل اقتصاديات هذه الدول.
3. اهتم ومن خلال المختصين العاملين فيه بتقديم الاستشارة للدول الأعضاء من أجل تنمية اقتصادياتهم.
4. العمل على مساندة كافة الاقتصاد وإدارته والمساعدة في رسم السياسات الاقتصادية الكلية الكفؤة، وتنفيذها بكفاءة عن طريق تقديم التمويل والخبرة والمشورة ذات الصلة بذلك.

### لفرع الثاني: السلبيات الموجه للصندوق.

<sup>57</sup> المرجع السابق، ص 28

<sup>58</sup> بعداش وليد، مرجع سابق، ص 27

يركز صندوق النقد الدولي على إقراض البلدان التي تعاني من مشكلات الاختلال في ميزان المدفوعات وصياغة السياسات الكلية، فإن البنك الدولي يركز اهتمامه على تقديم القروض للبلدان التي تسعى إلى تنمية مشاريع البنية التحتية وتطبق الإصلاحات الهيكلية ومن المآخذ التي أخذت على صندوق النقد الدولي أنه من بين الأهداف الأبرز لصندوق النقد إعادة إعمار وبناء البلدان التي دمرتها الحرب وتجنب الانهيارات المحتملة لبعض الدول الرأسمالية التي أخذت تتأثر بالانتصارات الكبرى التي حققتها المنظومة الاشتراكية على الجبهة الاقتصادية في تلك الفترة دون الاهتمام لوضع الدول النامية.

### المطلب الثالث : كيفية معالجة السليبات الموجهة للصندوق

إن تحسين آليات عمل الصندوق يتطلب اتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز دوره في مكافحة الفقر والتخلف الاقتصادي والمساهمة في تمويل اقتصاديات قادرة علي النمو و الحياة. وهذه بعض الأفكار التي تساهم في تطوير عمل الصندوق ومنها ما يلي:<sup>59</sup>

1. ضرورة إجراء إصلاحات جوهرية في ميثاق صندوق النقد الدولي.
2. الإقرار بحق البلد المقترض في تطبيق النموذج الاقتصادي الذي يراه مناسباً وملائماً لبيئته الاقتصادية ويسهم في تطوير اقتصاده القومي.
3. تنسيق جهود الصندوق والبنك الدولي وباقي المؤسسات الدولية الأخرى من أجل وضع حلول واقعية لإخراج البلدان النامية المدينة من أزمة المديونية الخارجية.
4. إعفاء البلدان المدينة من الالتزامات الإضافية التي تترتب على إعادة جدولة المديونية.
5. شطب الديون الخارجية القائمة علي المشروعات التي تعرضت للدمار والتخريب لأسباب وعوامل عسكرية وطبيعية.
6. إلغاء مبدأ إلزام الدول المدينة بتنفيذ شروط صندوق النقد الدولي في حالة الاستدانة أو إعادة الجدولة.

### المبحث الثاني : أهم الأزمات المالية العالمية

لقد شهد العالم خلال القرن العشرين عدداً من الأزمات المالية والتي كان لها وقع و أثر كبيرين على اقتصاديات البلدان، بهدف التعرف على أهم الأزمات المالية التي زعزعت اقتصاديات هذه الدول، ارتأينا دراسة بعضها من خلال ثلاث مطالب نتعرف من خلالها على طبيعة هذه الأزمات و أسباب ظهورها و مختلف النتائج المترتبة عنها .

### المطلب الأول : أزمة الكساد

<sup>59</sup> لمرجع السابق، ص28

تعد أزمة الكساد الكبير أول أزمة عالمية ذات آثار بالغة في جميع المجالات، ويمكن القول أنها كانت السبب في تغيير البناء الهيكلي للنظام المالي العالمي، وقد جاءت هذه الأزمة سنة 1929 في أعقاب فترة شهدت فيها الولايات المتحدة الأمريكية ازدهارا غير مسبوق، حيث غمرت الأموال جميع البنوك والشركات الأمريكية، وتم توظيف جزء كبير منها في سوق الأوراق المالية فساهم هذا في جلب المزيد من الازدهار والانتعاش إلى السوق الأمريكية.<sup>60</sup>

وفي ظروف النقلة النوعية علي مستوى الاقتصاد الأمريكي يمكن ملاحظة أنه كان يعاني من نقاط ضعف عديدة أهمها عدم مسايرة الاستهلاك لضخامة الإنتاج، انتشار المضاربة التجارية والمالية وهو ما يؤكد عن تدهور الواقع الاقتصادي بالولايات المتحدة الأمريكية، وما يترتب عن هذه الوضعية من حدوث نوع من الانفصالية بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي<sup>61</sup>.

لقد كانت بداية الأزمة يوم الخميس 24 تشرين الأول 1929 في بورصة نيويورك بعد طرح 13 مليون سهم في السوق، لكن لا وجود للمشتريين، انتشر الذعر المالي وتدافع المستثمرون إلى البورصة لبيع ما لديهم من أسهم وظلت الأسعار في تدني وخسر مؤشر داو جونز 22.6% من قيمته، وفي نفس اليوم وجد آلاف المساهمون أنفسهم مفلسين بل أن 11 مضاربا انتحروا في نهاية النهار بإلقاء أنفسهم من ناطحات سحاب مانهاتن، وانهارت البورصة خاسرة 30 مليار دولار إلى أن فقد مؤشر داو جونز 89% من قيمته في عام 1932 وهذا المبلغ في حينه يمثل عشرة أضعاف الميزانية الفدرالية، ويفوق الإنفاق الحكومي خلال الحرب العالمية الأولى.

واستكملت الأزمة تأثيرها وأغلقت العديد من المصانع، وسرح أعداد هائلة من العاملين وتوقف الإنتاج وانتقلت الأزمة إلى بقية الأسواق العالمية، خصوصا في إنكلترا وفرنسا وألمانيا وكانت تأثيراتها في ألمانيا أكثر حدة وأفلت مئات البنوك وشركات التأمين في الولايات المتحدة الأمريكية وظهرت في حينها الكثير من المقالات التي تبشر بانتقال الغرب الرأسمالي إلى الاشتراكية حسب نبوءات كارل ماركس.<sup>62</sup>

أولا : خصائص الأزمة:<sup>63</sup>

1. تسبب في زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الأمريكي بأكمله.

2. استمرار هذه الأزمة لفترة طويلة نسبيا.

3. عمق وحدة هذه الأزمة بشكل استثنائي.

<sup>60</sup> براهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية واصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص30  
<sup>61</sup> سميرة عطوي، الازمة المالية فرصة لتعضيد التمويل الإسلامي، الملثقي الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبدل البنوك الإسلامية، يومي 6-7 أبريل 2009، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الاقتصاد والإدارة، ص03

<sup>62</sup> بوزيان راضية، آثار وانعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية علي الاقتصاديات العربية-دراسة تحليلية-، الملثقي الدولي حول: واقع التكتلات الاقتصادية في زمن الأزمات 26-27 فيفري 2012، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مركز الجامعي الوادي، ص9

<sup>63</sup> مصطفى يوسف كافي، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات (جذورها، أسبابها، تداعياتها، آفاقها)، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، ط1، 2013، ص32

4. الانخفاض الكبير في مستويات أسعار الفائدة في البنك المركزي لنيويورك إلى 2.06% في الفترة (1930-1933) مقابل 5.2% سنة 1929

ثانيا: أسباب أزمة الكساد العظيم<sup>64</sup>:

1. انهيار في سوق الأسهم وانخفاض مؤشر داو جونز في الأعوام الثلاثة التي تلت 1929 بـ89%.
2. تقليص حجم القروض جراء إفلاس المصارف التجارية بعد انهيار أسواق الأسهم بشهور.
3. إفلاس ما لا يقل عن 608 مصرف ومنها bant of America .
4. تقليص الاحتياطي الفيدرالي من قروضه للنظام المصرفي مما أسهم في تفاقم الأزمة.
5. انتشار إشاعات عن نية إدارة الرئيس فرانكلين روزفلت خفض سعر الدولار، مما دفع الناس إلى بيع الدولار وشراء الذهب.

ثالثا: أهم مظاهر الأزمة:<sup>65</sup>

1. انخفاض حجم الإنتاج القومي في الدول الصناعية بنسبة تتراوح ما بين 45% و60%.
2. بلغت أعداد العاطلين عن العمل حوالي مئة عامل.
3. إفلاس مئات الآلاف من المشروعات والشركات المالية والصناعية والتجارية.
4. تلف السلع المنتجة ودمارها بما يفوق الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الأولى .
5. انهيار قيم العملات حوالي 56 دولة من الدول الرأسمالية.
6. انهيار نظام النقد الدولي الذي كان يقوم في جزء منه علي الذهب وفي جزء آخر علي قاعدة الذهب.

#### المطلب الثاني: أزمة المكسيك و الأرجنتين

لقد واجه الاقتصاد العالمي سلسلة من الأزمات المالية التي كان سببها تحرير حساب رأس المال الذي يعتبر جوهر العولة المالية مسببا بذلك هزات مالية حادة ومنها ما أصاب دول الجنوب خلال فترة التسعينات من المكسيك والأرجنتين إضافة إلى الأزمة الآسيوية.

<sup>64</sup> وليد بيبلي، آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية العالمية-دراسة حالة دول شمال افريقيا-، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ( غير منشورة ) ، بسكرة، 2014/2015 ص16  
<sup>65</sup> جلال جويده القصاص، الأزمات الاقتصادية العالمية وعلاجها من منظور اسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط1، 2010، ص230،

## الفرع الأول: أزمة المكسيك

عرفت المكسيك على غرار باقي الدول العالم سنتي 1994 م و 1995 م أزمة مالية كبيرة، ونجحت هذه الأزمة عن تدفق مدهل لرؤوس الأموال إلى الخارج، وكانت سرعة هذا التدفق مثيرة للانتباه وممهدة بانتهاء النظام المالي العالمي، وقد أدت إلى إثارة

الاضطرابات في أسواق الأسهم و أسواق الصرف الأجنبي في بلدان أمريكا اللاتينية الأكبر حجماً، كما تدهورت منها أسواق العملة والأوراق المالية الآسيوية في بداية سنة 1997 م وغيرها من بلدان أوروبا الشرقية.<sup>66</sup>

وانطلاقاً من العجز المحقق في الحساب الجاري قامت السلطات المكسيكية بمجهودات كبيرة للحفاظ على سعر صرف مرتفع للبيسو المكسيكي، بالإضافة إلى أسعار فائدة مرتفعة لتفادي تدهور قيمة العملة المحلية وتفاقم المديونية بالعملة المحلية نتيجة لانخفاض سعر الصرف.

وفي ديسمبر من سنة 1994 تبين أن كل هذه الإجراءات المتخذة كانت غير كافية لتنفيذ التزامات البلد وأصبح تخفيض البيسو عملية لا مفر منها، مما أدى إلى سحب المستثمرين الأجانب لأموالهم وتوليد ذلك ضغوطات كبيرة علي احتياطات الصرف وعلي أسعار الفائدة وكنتيجة لكل ما سبق، انخفضت قيمة البيسو المكسيكي ليتم فيما بعد تحريره، ونشأة علي ذلك تفاقم المديونية الخارجية وهذا ما أدى إلى شل النظام المالي والاقتصادي المكسيكي. ولقد أثرت هذه الأزمة تأثيراً مباشراً علي الأسواق الأمريكية والكندية ولمواجهة انهيار الاقتصاد والمالي للمكسيك، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم قرض مقدر ب 9مليار دولار أمريكي إضافة إلي عقد مبادلة swap بقيمة 12.5مليار دولار أمريكي مقابل الإيرادات المستقبلية للبترو، كما قام صندوق النقد الدولي بمنح قروض بقيمة 17.8دولار أمريكي.

وتتمثل عقود المبادلة swap في تلك العمليات التي من خلالها يمكن لمعامل أن يبادل حقوق أو ديون ذات خصائص مختلفة.

وفيما يلي أهم أسباب الأزمة:<sup>67</sup>

1. ارتفاع معدل منح الائتمان من البنوك التجارية المحلية بنسبة 227% بمتوسط سنوي قدره 25%.
2. ارتفاع معدل الإنفاق علي السلع المعمرة بنسبة 67% وارتفاع معدل الاقتراض للاستثمار العقاري بنسبة 47%.
3. ارتفاع معدل اقتراض القطاع الخاص من السوق الخارجي من 193 مليون دولار سنة 1988 إلى 23.2مليار مع تراجعته إلى 8.9مليار دولار 1994.

<sup>66</sup> نوري منير، حمدي معمر، الأزمة المالية المكسيكية 1995 م والحلول المقترحة م طرف خوزيه إنجل جورجيا، الملثقي الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات يومي 26 و 27 فيفري 2012 ضمن المحور الثالث بعنوان واقع الأزمات المالية ... الأسباب، التداعيات، الحلول -الأزمة المكسيكية- ص 1،  
<sup>67</sup> ابراهيم عبد العزيز النجار 'مرجع سبق ذكره، ص 33.

4. تقييم العملة الوطنية بقيمة أعلى من قيمتها.

5. إلغاء قيود تحويل العملة الوطنية وتطبيق نظام التعويم الكامل وفتح أسواق المال للمستثمرين الأجانب.

6. محاولة إخفاء العجز التي تعاني منه المكسيك بإتباع سياسة الصرف الثابتة ثم تعويمها، لكن أدى إلى تدهور قيمة البيزو.

### الفرع الثاني : أزمة الأرجنتين

مسلسل أزمات العوامة المالية كان يدور و يحط رحاله كل مرة على دولة من دول الجنوب، التي اعتمدت سياسات الاندماج في الأسواق المالية العالمية، إلا أن الأرجنتين عرفت تأخر في بروز وانتشار الأزمة فيها. فالأرجنتين يعتبر من أكثر بلدان أمريكا اللاتينية تعليماً، وينبغي النظر إليه بوصفه بلداً غنياً بالمفهوم الاقتصادي؛ ففي عام 1991 انتهجت الأرجنتين سياسة ليبرالية مفرطة (في إطار برامج الإصلاح الهيكلي الذي يدعو إليه صندوق النقد الدولي) تستهدف تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار بعد حالة التضخم الجامح الذي أصاب الاقتصاد الأرجنتيني مع مطلع الثمانينات، بغية تحرير تجارتها، هذه السياسة أدت إلى تحقيق نجاحات ملحوظة بمنظور الحالة المؤقتة تجلّى ذلك في الانخفاض النسبي في معدل التضخم، سياسة مصرفية أكثر مرونة وأقل تذبذباً بفعل الخبرة الواسعة لرأس المال المصرفي الأجنبي، فحالة النجاحات هذه سهلت عملية إطالة عمر إدارة الأزمة و بالتالي تأخير انفجارها.

غير أن واقع الحال كان متوقفاً لدى الكثير من الاقتصاديين في أمريكا اللاتينية، خاصة و أنه صاحب هذه المرحلة خروج الاقتصاد الأمريكي من حالة الأزمة إلى حالة الانتعاش، مما جعل آثار ارتباط العملة الأرجنتينية بالدولار على الاقتصاد الأرجنتيني مختلفاً عن آثار ذلك الارتباط نهاية التسعينات.

و هكذا غرقت الأرجنتين في أزمة عميقة عام 2001-2002 تجلّت في زيادة الديون الخارجية.

للأرجنتين نظراً إلى الإفراط في الإنفاق غير الإنتاجي، ارتفاع معدل البطالة من 6.5% عام 1991 إلى 30% عام 2002 نتيجة إضعاف الميزة التنافسية للصناعة الأرجنتينية، ارتفاع الواردات و انخفاض صادراتها إضافة إلى ارتفاع قيمة البيسو الأرجنتيني (نظراً لارتفاع قيمة الدولار)، ما عرض عملتها لهجمات المضاربين و لتفادي هروب الأموال رفعت الحكومة الأرجنتينية أسعار الفائدة، فانتهجت الأرجنتين سياسة مالية تقشفية لتقليل تكاليف الديون الخارجية إلا أنها عجزت في ذلك، ما دفعها إلى تخفيض قيمة عملتها الوطنية دون جدوى، فعمت مظاهر العنف و التظاهرات أرجاء البلاد ما أدى إلى أن تشهد البلاد 5 حكومات متعاقبة خلال بضعة أسابيع. كل هذه الأزمات أوضحت و بشدة خطورة العوامة المالية في تفشي الأزمات المالية التي تولد ركود اقتصادي حاد، فالملكية الأجنبية للمصارف غالباً ما عرضت دول الجنوب للانكشاف على صدمات هائلة صعبة التحمل ، مما يزيد في عرقلة استقرارها الاقتصادي كذلك ربط العملة الوطنية بعملة واحدة يفقدها قدرتها على توزيع المخاطر و يجعلها أكثر عرضة لهجمات المضاربة.

و عبر عن مدى هشاشة النظام الاقتصادي الدولي و بذلك فشل وصفة صندوق النقد الدولي، إذ أن التركيز على معالجة التضخم دون أخذ قضية البطالة والنمو بالاهتمام الكافي لمعالجتها، يؤدي إلى الوقوع في حالة الركود العميق، كما كان عليه

اقتصاد الأرجنتين والعديد من الاقتصاديات التي طبقت وصفات صندوق النقد الدولي، والذي ركز اهتمامه على الاستقرار المالي والقضاء على التضخم على حساب القضاء على البطالة.<sup>68</sup>

### المطلب الثالث: أزمة جنوب شرق آسيا وازمة الرهن العقاري .

#### الفرع الاول :ازمة جنوب شرق اسيا .

إذا كان التاريخ السياسي والعسكري دائما ما يكتبه المنتصرون فان التاريخ الاقتصادي والمالي غالبا مايكتبه الدائنون , هذا القول ينطبق تماما على وضع الازمة المالية التي اندلعت في بلدان جنوب شرق اسيا في منتصف عام 1997 لتكون من اعنف الازمات التي تضرب الاسواق الناشئة .

\*كرونولوجيا ازمة جنوب شرق اسيا :

شهدت الاسواق المالية لدول جنوب شرق اسيا ( النمر الاسيوية ) انهيارا كبيرا منذ يوم الاثنين 1997/10/02 والذي اطلق عليه بيوم الاثنين المجنون حيث ابتدئت الازمة من تايلندا ثم انتشرت بسرعة الي بقية دول المنطقة حينما سجلت اسعار الاسهم فيها معدلات منخفضة بشكل حاد , فانخفض مؤشر <sup>69</sup>hangseng.

بنحو 1211 نقطة لأول مرة منذ اكثر من ثلاثين سنة , اضافة الى انخفاض مؤشرات بقية بورصات دول المنطقة دون ان يكون متوقعا انهيار هذه الاسواق بهذه الدرجة والسرعة نظرا لما تتمتع به اقتصاديات الدول المعنية من معدلات نمو مرتفعة في السنوات الاخيرة (8% -7% كمتوسط) وتنوع قاعدتها التصديرية واندماج اسواقها واقتصادياتها في الاسواق العالمية .

اسباب حدوث ازمة النمر الاسيوية :

توجد عدة اسباب داخلية وخارجية ساعدت في حدوث الازمة منها <sup>70</sup> :

-نقص التعاون والتبادل في مجالات عديدة بين اغلب هذه الدول مما افقدها الترابط وسهولة تعرض اقتصادياتها للانهيار لقلة الخبرة .

-النمو السريع في مجال التصنيع في هذه الدول مع انعدام وجود رقابة او قيود من جانب الحكومات مما ساهم في تشجيع

البنوك وشركات الاموال في القيام بعمليات اقتراض من الخارج بفائدة منخفضة , وقيامها بإقراضها محليا في عملية تحول الاقراض المحلي من الحكومي الى القطاع الخاص , وكانت هذه القروض قصيرة الاجل حولت محليا لانشاء مشروعات طويلة الاجل مما جعل هذه الدول تعتمد كليا على الديون مما ادى الى تراكم الديون عليه , وهذا ما ادى في نهاية المطاف الى عجز تام عن السداد .

-قيام حكومات هذه الدول بربط سعر صرف عملاتها المحلية بالدولار الامريكي .

<sup>68</sup> شريط منال، الأزمة المالية العالمية (الأسباب، الحلول والنتائج)، الملتقى الدولي حول: أسباب الأزمة المالية العالمية الراهنة وعوامل تفشيها دوليا جذور الأزمة المالية العالمية تبلور الأزمة المالية وتفشيها عالميا الأسباب المؤدية لازمة المالية العالمية، جامعة باجي مختار، عنابة، ص5، 6.

<sup>69</sup> العبيد غربي، محمد الحافظ عيشوش، تحليل واقع الازمة الاسيوية 1998-رابطة دول جنوب شرق اسيا، الملتقى الدولي الثاني: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الازمات يومي 26-27 فيفري 2012، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي الوادي، ص9.

<sup>70</sup> محمد ندا ندا ليندا، الاستثمار العقاري ودوره حدوث الازمة المالية العالمية -دراسة فقهية اقتصادية مقارنة -، مكتبة الوفاء القانونية، الايكندرية، ط1، 2013، ص140، 137.

-قيام بعض المستثمرين الاجانب بعمليات مضاربة شرسة على العملات الاجنبية وخاصة الدولار والجنيه الاسترليني , مما اضعف العملة الوطنية وسارع بحدوث الازمة , ومع وجود فساد وسوء نية لدى بعض المضاربين الأجانب لضرب اقتصاديات تلك الدول لان في نموها خطر على الغرب .

اهم نتائج الازمة الاسيوية :

على الرغم من ان دول جنوب شرق اسيا الخمس ( تايلندا , اندونيسيا , كوريا , الفلبين , ماليزيا ) التي تائثرت بالازمة اكثر من غيرها , فان الازمة طالت العديد من الاسواق المالية واقتصاديات دول اخرى .

وفيما يلي اهم النتائج التي ترتبت على الازمة الاسيوية :

\*نشير التقديرات الى مجموع الخسائر التي تكبدتها اسواق المال للدول الاسيوية مالا يقل عن 600مليار دولار فقد خسرت اسواق الاسهم حوالي 60% من قيمتها في المتوسط .

\*تضاؤل الثقة بالانظمة الاقتصادية والمالية , والحاق العديد من الاضرار وعلى المناخ السياسي والاجتماعي بالدول المعنية بالازمة.

\*افلاس وانحيار العديد من المصارف والشركات مما ادى الى ارتفاع نسبة البطالة والتضخم .

\*اثر سلبية على قطاع الانتاج والعمالة , وارتفاع معدلات الفقر والحلل الاجتماعي وسوء توزيع الثروات والدخول .

\*فشل النظام المصرفي في اداء مهامه الرئيسية , وتردي اوضاع المؤسسات المالية والاقتصادية الاخرى .

الدروس المستفادة من خلال ازمة دول جنوب شرق اسيا :

يمكن استخلاص عدة دروس يتمثل فيما يلي :<sup>71</sup>

1/ ان الدول النامية هي احوج ماتكون الى السياسات الاقتصادية السليمة , حيث ان اي اخطاء في هذا المجال ربما تكون مكلفة بشكل قد لا تستطيع هذه الدول تحمله .

2/ حتى تستطيع الدول النامية الاستفادة والتعامل مع ظاهرة العولة الاقتصادية بشكل ايجابي من الضرورة ان تكون مؤسساتها الاقتصادية والمالية على مستوى هذا التعامل من حيث الاعداد والتحضير والممارسة , العملية فليس من الحكمة الانفتاح على الخارج اذا كانت المعاملات المالية داخل البلد لازالت تخضع للقيود.

3/ ان المشاكل الاقتصادية في الغالب وليدة الصدفة بل هي في العادة محصلة تراكمات مخفية لم تحدث في النهاية التستر والتغطية , ان اصعب ما في الامر هو ان تكاليف معالجة المشاكل تكون اكبر بكثير مما لو تم معالجتها في مهدها , لذلك فان الافصاح والشفافية دائما مطلوبين .

**الفرغ الثاني : ازمة الرهن العقاري .**

اولا : تعريف ازمة الرهن العقاري :

هي ذلك العسر والضائقة التي مست سوق الرهن العقاري الامريكي في صيف 2007, وتمثلت اهم مؤشراتهما في انفجار مايسمى فقاعة العقارات التي امتدت من 2003 حتى 2006, مما انعكس سلبا على المقترضين برهن عقاراتهم وعجل من

<sup>71</sup>جاسم المناعي, الازمة الاقتصادية الاسيوية محاولة تشخيص, المؤتمر الرابع لاسواقامل العربية, بيروت الجمهورية اللبنانية, 8مايو 1998.

طلب موظفي الرهن كأصيل لتغطية عمليات التوريق على السيولة من خلال عرض العقارات في السوق وهو مازاد من تراجع الاسعار بنسب كبيرة .<sup>72</sup>

ثانيا : اسباب تفاقم ازمة الرهن العقاري .

ان الازمة المالية المعاصرة هي ازمة مالية بالدرجة الاولى نجمت عن التوسع الكبير في الاصول المالية على نحو مستقل عما يحدث في الاقتصاد العيني ويمكن تحديد تلك الاسباب كما يلي :

\*ارتفاع اسعار السكنات في الولايات المتحدة الامريكية مما شجع البنوك على منح قروض عقارية وتزامن ذلك مع هوامش الربح الكبير للبنوك على قروض الرهن العقاري الى جانب انخفاض معدل التمويل الفدرالي منذ سنة 2000, كنتيجة لذلك بلغت اسعار السكنات الذروة سنة 2006, كما تميزت هذه الفترة بارتفاع المخاطر المرتبطة بفروض الرهن العقاري .<sup>73</sup>  
\*انخفاض اسعار الفائدة في الولايات المتحدة الامريكية لفترة طويلة من الزمن نتيجة التخوف من الركود الاقتصادي .<sup>74</sup>  
التوريق : يقصد به تحويل اصول تمويلية غير سائلة الى ادوات سوق راس المال القابلة للتسويق .

المشتقات المالية : ان السبب الاكبر في تفاقم ازمة الدين هو وجود المشتقات وهي ادوات مالية تعتمد على قيمة اصول مالية اخرى .

فقدان الثقة في النظام : فقد المستثمر الثقة في الاسواق بعد ازمة الرهن العقاري ولم يعد يجد جدوى للاليات المالية الحديثة في القرن الحادي والعشرون , مثل اليات القروض وتحويلها الى سندات مركبة بل وايضا فقد ثقته علي تقييم الدين بشكل حقيقي وفعال .

شراسة المنافسة : وهو ما جعل السوق تاخذ شكل ساحة الحرب , مما عمق تعارض المصالح حتى بين المساهمين وسائر اصحاب المصالح الاخرين .<sup>75</sup>

التحرر المالي والتطور التكنولوجي .

الجانب الاخلاقي : مثل الكذب والاشاعات , الجشع في كسب المال , الظلم المتسلط على رقاب الفقراء في دول العالم الثالث .  
**المبحث الثالث : مساهمة صندوق النقد الدولي في معالجة الازمات المالية العالمية .**

لقد كان لصندوق النقد الدولي دورا بارزا في العديد من دول العالم وذلك تحت قيادة وهيمنة الولايات المتحدة الامريكية , وستتطرق من خلال هذا المبحث الى دور صندوق النقد الدولي في الازمة المالية العالمية .

**المطلب الاول : تحركات صندوق النقد الدولي في مواجهة الازمة العالمية .**

\*/تلبية احتياجات البلدان منخفضة الدخل :

في غضون الشهور الستة الماضية , بينما انتقلت الازمة المالية العالمية الى البلدان النامية بعد ان اجتاحت البلدان المتقدمة , اجرى صندوق النقد الدولي اصلاحا غير مسبوق في سياسته المعنية بالبلدان منخفضة الدخل توجت باعلان زيادة هائلة في

<sup>72</sup> فرج شعبان , عبد الله الحرثسي حميد , مدي اسهام التوريق في احداث ازمة الرهن العقاري المصرفي والبدائل المطروحة في ظل اساليب التمويل الاسلامي , الملتقى الدولي حول : الازمة المالية يومي 14 و15 نوفمبر 2009 , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير , جامعة منتوري , قسنطينة , ص7 .

<sup>73</sup> براق محمد , بن الزاوي محمد الشريف , مستقبل راس المال المخاطر بعد ازمة للرهن العقاري , الملتقى الدولي الثاني حول : واقع التكتلات الاقتصادية زمن الازمات يومي 26 و27 فيفري 2011 المحور المستهدف الازمة المالية العالمية الراهنة (الاسباب , الحلول والنتائج) ص13 .

<sup>74</sup> بوفليح نبيل , عبد الله الحرثسي حميد , التمويل الاسلامي كاسلوب لمواجهة تحديات الازمة المالية العالمية , الملتقى الدولي حول : ازمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الاسلامية يومي 06 و07 افريل 2009 , ؟جامعة الامير عبد القادر للعلوم الانسانية , قسم الاقتصاد والادارة , ص9 .

<sup>75</sup> جمال الدين سعد الله , مرجع سابق , ص57 .

الموارد الجديدة من خلال ادواته الاقراضية المستحدثة. وقد اسفرت هذه الجهود واسعة النطاق عن تحول في طبيعة العلاقة بين الصندوق وبلدانه الاعضاء التي تواصل السعي الحثيث للتغلب على تاثير ازمة لم تشترك في صنعها. وتاتي هذه المبادرة انعكاسا للمشاورات الوثيقة مع البلدان منخفضة الدخل واستجابة لدعوة رؤوساء دول مجموعة العشرين الذين طلبو اتخاذ اجراءات سريعة على مستوى السياسات لتلبية احتياجات العالم النامي .

ويرتكز رد فعل الصندوق على زيادة كبيرة في قروض الصندوق المسيرة للبلدان منخفضة الدخل -وهي زيادة تجاوزات المستويات التاريخية باربعة اضعاف خلال العام الماضي. ففي افريقيا جنوب الصحراء, وصل مجموع القروض الجديدة التي التزم بها الصندوق من يناير وحتى منتصف يوليو 2009 الى 2.7مليار دولار مقارنة بمبلغ 1.1 مليار دولار في عام 2008 بالكامل .

واستنادا الى هذه الجهود ,اعلن صندوق النقد الدولي عددا من المبادرات الاضافية :

\* وافق الصندوق على زيادة موارده المتاحة للاقراض بشروط ميسرة الى البلدان منخفضة الدخل لتلبية الطلب المتوقع على هذه الموارد والذي يبلغ حوالي 17مليار دولار حتى نهاية عام 2014.

\* سوف تحصل البلدان منخفضة الدخل بصفة استثنائية على اعفاء من جميع مدفوعات الفائدة المستحقة للصندوق حتى نهاية 2011 على ادوات الاقراض الميسر من الصندوق.

\* سوف يتضمن الدعم المالي من الصندوق في المستقبل ايضا على زيادة دائمة في عنصر التيسير ,مع إنشاء آلية لتحديث اسعار الفائدة بعد عام 2011.

\* تم ترشيد الشريطة في برامج الصندوق بهدف التركيز على الاهداف الاساسية .وتنطبق هذه المرونة على الاصلاحات الهيكلية بوجه خاص .ومن ثم لن تحتاج البلدان الى السعي للحصول على اعفاء من التقيد بالشروط اذا لم تتمكن من استكمال تلك الاصلاحات في تاريخ محدد.

\* هذا الهيكل الجديد لأدوات اقراض البلدان منخفضة الدخل يؤكد بقوة في كل هذه الادوات على جهود النمو والحد من الفقر

اقتربت زيادة المساعدة المالية من الصندوق ببرامج تتضمن مستويات اعلى من الانفاق لصالح الفقراء في غالبية البلدان ذات الدخل المنخفض .

وباعتماد هذه التدابير ,اجرى الصندوق تحولا في طبيعة علاقاته مع البلدان منخفضة الدخل واستجاب على الفور الى توافق الراء الدولي حول كيفية التحرك لمواجهة الازمة العالمية .

**المطلب الثاني: دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الازمة المالية العالمية.**

يؤدي صندوق النقد الدولي دور في مواجهة الزمات المالية العالمية بفضل السياسات الاقتصادية التي يستعملها والتي سنتعرف عليها في هذا المطلب .

**الفرع الاول موقف الصندوق قبل انفجار الازمة المالية .**

ان الازمة المالية التي اطاحت اوكدات تطيح باقتصاديات عدة انما جاءت شرارتها الاولى من راس الاقتصاد العالمي الولايات المتحدة الامريكية هذه الدولة العظمى التي تتزعم العالم اقتصاديا وسياسيا منذ عقود وفي واقع الحال فانه من غير المتصور

منطقيا ان يتمكن الصندوق براسماله المتواضع نسبيا ان يهب لنجدة الولايات المتحدة الامريكية ماليا ليخرجها من ازمتهما التي تحولت بفضل العولمة الى ازمة عالمية .

لكن الملفت للانتباه هو وقوف الصندوق عاجزا عن اداء دوره الرقابي والاشرافي بشكل كفى قبل وقوع الازمة فتشير المعلومات المتوافره الى ان خبراء الصندوق لم يتنبهوا او ينبهون لقرب حلول الكارثة بشكل دقيق او حاسم الامر الذي يعد فشلا ذريعا لهم ,ومحطة مفصلية للصندوق لابد من التوقف عندها ودراستها بعمق .

### الفرع الثاني : حلول الصندوق اتجاه الازمة المالية العالمية .

هناك العديد من التحركات التي قام بها الصندوق اتجاه الازمة ولعل ابرزها مايلي :

اولا :اقامة دار ناري للوقاية من الازمات حيث اجرى الصندوق زيادة كبيرة في طاقة الاقراض المتاحة لدى بلدانه الاعضاء التي تضررت من الازمة المالية وللمساعدة على تقوية الاقتصاد العالمي ودعم الاستقرار المالي وقد قام بذلك عن طريق الحصول على تعهدات بزيادة اشتراكات حصص العضوية التي تسدها البلدان الاعضاء .

ثانيا :زيادة الاقراض لمواجهة الازمة حيث اجرى الصندوق اصلاحا شاملا في اطار الاقراض العام حتى يكون اكثر ملائمة لاحتياجات البلدان الاعضاء حيث جعله اكثر تركيزا على الوقاية من الازمات وقام بتبسيط الشروط المصاحبة لقروض وقد تعهد الصندوق منذ بداية الازمة بتقديم قروض للبلدان الاعضاء بقيمة تزيد على 300مليار دولار .

ثالثا:مساعدة افقر بلدان العالم حيث اضطلع الصندوق باصلاح غير مسبق في سياسات تجاه البلدان منخفضة الدخل ورفع مستوى الاقراض المسير ليصل الى اربعة اضعاف ماكان عليه في السابق .

رابعا :تعزيز تحليلات الصندوق ومشورته بشأن السياسة الاقتصادية ,زاد طلب البلدان الاعضاء على مايقدمه الصندوق من اعمال المتابعة والتنبؤ والمشورة بشأن السياسة الاقتصادية والتي تركز على منظور علمي وتسترشد بالخبرة المكتسبة من الازمات السابقة .

خامسا :اصلاح نظام الحكومة في الصندوق في سياق العمل على تدعيم شرعية الصندوق اتفق الاعضاء في نوفمبر 2010 على اجراء اصلاحات واسعة النطاق في نظام الحوكمة حتى يعبر بدقة عن الاهمية المتزايدة لبلدان الاسواق الناشئة وهذه الاصلاحات تضمن احتفاظ البلدان النامية بتأثيرها في الصندوق.<sup>76</sup>

### المطلب الثالث :الانتقادات الموجهة للصندوق النقد الدولي في ادارة الازمات المالية.

رغم الجهود التي بذلها الصندوق في محاولته لحل الازمات فقد وجهت له مجموعة من الانتقادات تتمثل في :

-اعتبار الاسواق المالية قادرة على تصحيح الاختلالات الناجمة عن التمويل الدولي والصندوق حيادي في ذلك وقد بينت الازمات الاخيرة عكس ذلك .

-عدم كفاية بعض برامج الصندوق ومن امثلة هذا القصور الذي قدمه للارجتين ولم يمنع من ظهور ازمة مالية كبيرة في البلد

<sup>76</sup> D.dwort-frecaut:"la crise asiatique ,le role de la banque mondiale. In la revue du financier special(crise financiere internationale)n°118-119 de 1998/1999.p24.

-عندما لجأت البلاد المتضررة الى الصندوق زادت الامور سوءا , لقد تجاهل الصندوق الاساسيات الاقتصادية , وطالب البلاد مقابل تقديم العون المالي بتطبيق سياسات مالية ونقدية انكماشية في ظروف تقتضي في نظر الكثيرين ان تكون المشورة السليمة هي عكس ذلك وبذلك اضيفت الى تكاليف الازمة واعبائها تكاليف مشورة الصندوق الخاطئة .

-انعكاسات البرامج التي يقترحها على الدول اذ انها مؤذية اجتماعيا وسياسيا .

-سياسات الصندوق مدمرة للبيئة ونشجع هذه السياسات والبرامج على تكثيف صادرات الدول النامية من اجل تسديد الديون المترتبة عليها مما يؤدي الى الافراط في استغلال الموارد الطبيعية , كما حدث في ساحل العاج .

-صندوق النقد الدولي يخدم الدول الغنية , نتيجة سيطرة الولايات الامريكية ( حصته 18٪) والمانيا واليابان وفرنسا وبريطانيا ( مجتمعة مع الولايات المتحدة 38٪) من القوة التصويتية مما يؤدي الى خدمة رجال البنوك والمستثمرين ومؤسسات الدول الصناعية ووفق مصالحها التي تعلق على مصالح باقي الدول .<sup>77</sup>

---

<sup>77</sup>العقريب كمال , القطاع المالي في ظل تحرير حركة رؤوس الاموال وتحدي الازمات المالية , دراسة نماذج من الدول العربية , مذكرة دكتوراه , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير (غير منشورة) , جامعة الجزائر 03 , الجزائر , 2012 , ص 230.

### خلاصة الفصل الثالث

مرت اقتصاديات العديد من دول العالم إلى سلاسل من الأزمات المالية التي كان لها أثر سلبي كبير علي اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة علي حد سواء، مما أستدعي القيام بعدة إجراءات للحد من هذه الأزمات، ويعتبر صندوق النقد الدولي من المؤسسات الدولية التي أنشئت لهذا الغرض لضمان استقرار النظام النقدي العالمي رغم ذلك فقد كانت له العديد من الإخفاقات وهذا ما يستدعي من الدول وخاصة النامية والناشئة منها العمل علي تبني إصلاحات حقيقية للنظام النقدي والعمل علي تحسين برامج ومخططات وسياسات المنتهجة لتفادي المزيد من الأزمات المفاجئة.

## الخاتمة العامة :

لقد مر الاقتصاد العالمي بالعديد من الازمات المالية على مر التاريخ وتختلف اسبابها والظروف المحيطة بشانها والنتائج المترتبة عليها وعالجت الدراسة الازمة المالية العالمية , وقد تم التطرق الى اسبابها ونشأتها ونتائجها التي خلفتها , ودراسة دور الصندوق النقد الدولي في محاولته الحد من اثارها .

ومن خلال الدراسة اتضح ان هناك العديد من الأسباب , أسباب داخلية وخارجية التي ساهمت في اندلاع الازمة اهمها تزيف الارقام والحسابات والفساد المتفشي في القطاع العام وكذا عجز ميزان المدفوعات وغيرها مما دفع باللجوء الى صندوق النقد الدولي من اجل مساعدتها للخروج من الازمة بأقل الأضرار الممكنة .

يعتبر صندوق النقد الدولي مؤسسة نقدية دولية تقوم بالسهر على مراقبة النظام النقدي الدولي والعمل على تحقيق الاستقرار النقدي , تعزيز التعاون بين الدول , مع تقديم المساعدات المالية والفنية للدول التي تعاني من خلل في ميزان المدفوعات , او تواجه مشاكل هيكلية او مالية يمكن ان تدخلها في ازمة خانقة , وبالتالي مواجهة هذه الازمات والتخفيف من حدتها .  
ومما سبق نجد ان الازمة قد تركت اثرا كبيرا على استقرار الاقتصاد والوحدة النقدية كما كان لها اثر على السياسات المتبعة من طرف صندوق النقد الدولي , حيث فرضت عليه هذه الازمة بذل مجهودات كبيرة وعلى عدة أصعدة .

اختبار الفرضيات :

استنادا على ماسبق تبين لنا اختبار الفرضيات كما يلي :

1. لقد كان لصندوق النقد الدولي دور فعال في معالجة بعض الازمات ومن جهة اخرى كشفت نقاط ضعف دور صندوق النقد الدولي في ضمان استقرار النظام النقدي العالمي واستشعار المخاطر والتنبؤ بالازمات بالرغم من اعتماده على مجموعة من البرامج والسياسات لذا لا بد من تبني اصلاحات حقيقية لتفعيل دوره وهذا ماينفي صحة الفرضية الاولى .
2. ان تدخل صندوق النقد الدولي لمساعدة الدول الاعضاء للتعافي من الازمة يجعل تعزيز فكرة تجنب تكرار مثل هذه الازمات ضعيفا نظرا لاقتناع الدول الاعضاء بانها حتى وان تبادت في القيام بالمعاملات الاقتصادية المضرة بضرورة النشاط الاقتصادي في شكل سليم فانها تحت رعاية الصندوق واستعداده لتقديم المساعدة لها فلا صير وان تم تكرار ماحدث خلال الازمة , وهذا مايرجم تحت فكرة الخطر المعنوي الذي يعتبر من نتائج الاتجاهات الراسمالية في الاقتصاد المعاصر .
3. معالجة الصندوق للاختلالات المتعلقة بلياته وادارته خلال الازمة لن تمنع تكرار مثل هذه الازمات المالية مستقبلا , ففشله في التحكم بزمم الامور يرجع بالاساس الى اسباب خارجة عن نطاقه تتعلق بالنظام الراسمالي الذي يتميز بدورية الازمات , نظرا لغياب ميكانيزمات تضمن تحقيق الاستقرار على المدى الطويل , وقيامه على مبدأ الحرية الاقتصادية والحد من دور الدولة وتكريس المصلحة الخاصة على المصالح العامة للدول .

النتائج :

يمكن الخروج بالعديد من النتائج تتمثل اهمها فيما يلي :

\* كان لصندوق النقد الدولي دور في معالجة العديد من الازمات المالية التي واجهت اقتصاديات الدول على مر الزمن وهذا مكنه ايضا من العمل على تصحيح سلبياته والثغرات الموجودة في انظمتها .

\*رغم ان هناك ميثاق الاستقرار والنمو والذي يعتبر دليلا لمتابعة وضع كل دولة , الا ان هذه الازمة قد كشفت عن خلل كبير في التمكن من السيطرة والتحكم في الاوضاع المالية والنقدية , وذلك لنقص الشفافية والمصدقية في الارقام والاحصائيات المقدمة اذا لا تعكس الوضع الحقيقي للاقتصاد .

التوصيات :

1. ان التقشف المالي يؤدي الى التقلص الكبير والسريع للانفاق الحكومي كما يؤدي في معظم الاحيان الى تقليص النشاط الاقتصادي ايضا .
  2. اصلاح اليات العمل في مؤسسات صندوق النقد الدولي من اجل ضمان استقرار النظام النقدي العالمي وارساء قواعد سليمة لنظام نقدي يتسم بالمرونة ورفع مشاركة الدول النامية والاقتصاديات الناشئة في صياغة مبادئه واتخاذ قراراته .
- افاق الدراسة : باعتبار ان الدراسة لم تلم بكل جوانب الموضوع نظرا لتوسعة وعمقه وتعدد جوانبه , فانه نفتح المجال للمزيد من البحوث والدراسات التي يمكن صياغة اشكالياتها كما يلي :
- \* ماهو مستقبل التكتلات الاقتصادية في ظل الازمات المالية ؟
- \* هل للازمة اثر على الاقتصاد العالمي ؟

## قائمة المراجع والمصادر

### الكتب :

- بلقاسم العباس , أسباب الأزمات المالية و النماذج المفسرة لها, معهد العربي للتخطيط الكويت , عمان 2006 ص 03
- عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي , عمان, دار المجلاوي لنشر , 1999, ص 200
- عبد الله شحاتة , الأزمة المالية « مفهوم و الأسباب » 11/12 / 2008 , ص 01
- كريمة محمد زكي , اثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي , توزيع منشأة المعارف بالإسكندرية , ط 1, 2004, ص 19
- غازي عبد الرازق النقاش , التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية , دار وائل للنشر والتوزيع , ط 3
- حسين عوض الله زينب , العلاقات الاقتصادية الدولية , الفتح للطباعة والنشر , الاسكندرية , ط 1 2003, ص 157
- اسامة محمد ابراهيم محمد , صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل , دبلوم الدراسات الضريبية , كلية الحقوق , جامعة الاسكندرية , بدون ذكر السنة , ص 3.
- ميثم عجم "التمويل الدولي " , دار زهران للنشر والتوزيع , عمان , 2008, ص 196, 197
- عبد الكريم جابر العيساوي , التمويل الدولي , دار الصفاء للنشر والتوزيع , ط 1, 2012, ص 97..
- ميثم العجم , التمويل الدولي , دار زهران للنشر والتوزيع , عمان , 2013, ' ص 192.
- علي عبد الفتاح ابو شرار , -نظريات وسياسات - دار المسيرة للنشر والتوزيع , عمان , 2007, ص 468
- عادل احمد حشيش , مجدي محمود شهاب , العلاقات الدولية مدخل لدراسة المبادئ الاساسية الحاكمة للاقتصاد الدولي بمراحل التطورات المستجدة الناتجة عن تنامي مظاهر العولمة في نطاقه , دار الجامعة الجديدة , 2005, ص 259.
- موسي سعيد مطر , شقيري نوري موسى , ياسر المومني , التمويل الدولي , دار الصفاء للنشر والتوزيع , عمان , 2008, ص 171
- حسين عوض الله زينب , الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا , دار الجامعة الجديدة للنشر , الاسكندرية , 1999, ص 159
- شقيري نوري موسى , واخرون , المؤسسات المالية المحلية والدولية , دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة , عمان , 2009, ص 308.
- ابراهيم عبد العزيز النجار , الأزمة المالية واصلاح النظام المالي العالمي , الدار الجامعية , الاسكندرية , 2009, ص 30
- مصطفى يوسف كافي , الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات (جذورها , أسبابها , تداعياتها , آفاقها) , مكتبة المجتمع العربي , عمان , الأردن , ط 1 , 2013, ص 32
- جلال جويده القصاص , الأزمات الاقتصادية العالمية وعلاجها من منظور اسلامي , الدار الجامعية , الإسكندرية , ط 1 , 2010, ص 230
- محمد ندا ندا ليندا , الاستثمار العقاري ودوره حدوث الأزمة المالية العالمية -دراسة فقهية اقتصادية مقارنة - , مكتبة الوفاء القانونية , الايكنديرية , ط 1, 2013, ص 137, 140.

## الاطروحات والمذكرات

-بن ساعد عبد الرحمان, انعكاسات الازمات المالية على استقرار النظام النقدي الدولي, مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ( غير منشورة), جامعة يوسف بن خدة, الجزائر, 2008/2009, ص18.

- كنيذة زليخة, دور صندوق النقد الدولي في حل مشكلة المديونية, مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة), جامعة محمد خيضر بسكرة, 2005, 2006, ص4.

-بادي سعيدة, دور المنظمات الدولية في تجسيد العولمة الاقتصادية (غير منشورة), جامعة محمد خيضر, بسكرة, 2013/2014, ص41, 42,

-وليد بيبي, آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية العالمية-دراسة حالة دول شمال افريقيا-, أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ( غير منشورة) ، بسكرة، 2014/2015 ص16

-العقريب كمال, القطاع المالي في ظل تحرير حركة رؤوس الاموال وتحدي الازمات المالية, دراسة نماذج من الدول العربية, مذكرة دكتوراه, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير (غير منشورة), جامعة الجزائر 03, الجزائر, 2012, ص'230

## المجلات .

-عبد الله إبراهيم القويز ، الأزمة المالية في دول جنوب شرق أسيا وانعكاساتها الاقتصادية على دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، العدد 4 ، ديسمبر 1998 ، ص01

## الملتقيات والمؤتمرات .

-محمد الفنيش, البلاد النامية و الأزمات المالية العالمية, سلسلة محاضرات العلماء الزائرين رقم 17, جدة, 2000, ص18

-عيسى محمد الغزالي , الأزمات المالية, سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية , ماي 2004 , ص08

-لطرش ذهبية, دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الازمة المالية والاقتصادية العالمية, الملتقى العلمي الدولي حول: الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية, جامعة فرحات عباس, سطيف, ايام 21, 20, اكتوبر 2009, ص2

-مها رياض عمر عبد الله, تقويم اداء صندوق النقد الدولي في الازمة المالية العالمية, المؤتمر العلمي الدولي, حول: الازمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي اسلامي, عمان, 1-2 كانون الاول ديسمبر 2010, ص3.

-سميرة عطوي, الازمة المالية فرصة لتعزيز التمويل الإسلامي, الملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية, يومي 6-7 أبريل 2009, جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية, كلية الآداب والعلوم الإنسانية,

قسم الاقتصاد والإدارة, ص3

-بوزيان راضية, آثار وانعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية علي الاقتصاديات العربية-دراسة تحليلية-, الملتقى الدولي حول: واقع التكتلات الاقتصادية في زمن الأزمات 26-27 فيفري 2012, معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, مركز الجامعي

الوادي,

-نوري منير، حمدي معمر، الأزمة المالية المكسيكية 1995م والحلول المقترحة م طرف خوزيه إنجل جورجيا، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات يومي 26 و27 فيفري 2012 ضمن المحور الثالث بعنوان واقع الأزمات المالية ... الأسباب ، التداعيات، الحلول -الأزمة المكسيكية- ص 1،

-شريط منال، الأزمة المالية العالمية (الأسباب، الحلول والنتائج)، الملتقى الدولي حول: أسباب الأزمة المالية العالمية الراهنة وعوامل تفشيها دوليا جذور الأزمة المالية العالمية تبلور الأزمة المالية وتفشيها عالميا أسباب المؤدية لازمة المالية العالمية، جامعة باجي مختار، عنابة، ص 5، 6.

-العيد غربي، محمد الحافظ عيشوش، تحليل واقع الازمة الاسبوية 1998-رابطة دول جنوب شرق اسيا، الملتقى الدولي الثاني: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الازمات يومي 26-27 فيفري 2012، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي الوادي، ص 9.

-جاسم المناعي، الازمة الاقتصادية الاسبوية محاولة تشخيص، المؤتمر الرابع لاسواقالمم العربية، بيروت الجمهورية اللبنانية 8، مايو 1998

-فرج شعبان، عبد الله الحرتسي حميد، مدي اسهام التوريق في احداث ازمة الرهن العقاري المصرفي والبدائل المطروحة في ظل اساليب التمويل الاسلامي، الملتقى الدولي حول: الازمة المالية يومي 14 و15 نوفمبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، ص 7.

-براق محمد، بن الزاوي محمد الشريف، مستقبل راس المال المخاطر بعد ازمة للرهن العقاري، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الازمات يومي 26 و27 فيفري 2011 المحور المستهدف الازمة المالية العالمية الراهنة (الاسباب، الحلول والنتائج) ص 13.

-بوفليح نبيل، عبد الله الحرتسي حميد، التمويل الاسلامي كاسلوب لمواجهة تحديات الازمة المالية العالمية، الملتقى الدولي حول: ازمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الاسلامية يومي 06 و07 افريل 2009، جامعة الامير عبد القادر للعلوم الانسانية، قسم الاقتصاد والادارة، ص 9.

#### المراجع باللغات الاجنبية

-Montek S Ahluwalia , The IMF and the World Bank in the New Financial Architecture in UNCTAD : International Monetary and Financial Issues for 1999 New York and Geneva

-Montek S Ahluwalia , The IMF and the World Bank in the New Financial Architecture in UNCTAD : International Monetary and Financial Issues for 1999 New York and Geneva

-Goldstein, Morris, and Philip Turner (1996). "Banking Crises in Emerging Economies: Origins and Policy Options". BIS Economic Papers No. 46.

Monetary and Economic Department, Bank for International Settlements.  
Basle.

-Goldstein, Morris, and Philip Turner (1996). "Banking Crises in Emerging Economies: Origins and Policy Options". BIS Economic Papers No. 46. Monetary and Economic Department, Bank for International Settlements.  
Basle.

-Jeffrey d.sachs.conditionality.dept relief.(the developing country deptcrisisi (.ED.university of harvard.1989.p258

-D.dwort-frecaut:"la crise asiatique ,le role de la banque mondiale. In la revue du financier special(crise financiere internationale)n°118-119 de 1998/1999.p24.

المواقع الالكترونية

[www.wafainfo.ps](http://www.wafainfo.ps)

العولمة وتطورات العالم المعاصر ,تحت الرابط:

[www.elhewar.org/debat/show.art.asp](http://www.elhewar.org/debat/show.art.asp) consulter le 10/03/2014

**السنة الجامعية : 2021-2020**



## تصريح شرقي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسقله:

الطالب (ة)\*: بلحاج مسرورة ..... المولود(ة) بتاريخ: 1998/07/10 ب. مسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 200324102. الصادرة بتاريخ: 16/04/24. بلدية ونوعه

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبية: علوم اقتصادية تخصص اقتصاد دولي. خلال السنة

الجامعية 2021/2020 والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان\*

: دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات

المسألة العالمية

أصرح بشرفي أنني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 23/06/2021

التوقيع والبصمة

.....  
.....



## تصريح شرقي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): تيمسوم سجيرة المولود(ة) بتاريخ: 1996/11/17 بـ و.س.و.غ.ة  
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 200324026 الصادرة بتاريخ: 2016104124 عن: بلدية و.س.و.غ.ة  
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم إقتصادية تخصص: إقتصاد دولي خلال السنة الجامعية: 2015/2016  
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: "....."

دور المنتدوق النقد العربي في معالجة

الأزمات المالية العالمية

أصرح بشرفي أنني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2015/10/23

التوقيع و البصمة